



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ١٠٩

الثلاثاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٧/٤٥

نيويورك

الوثائق الرسمية

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

السيد كازينخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الدولي من العناصر الرئيسية للنهج الوقائي للأمن الجماعي. وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يصبح عنصراً مركزياً في جهود المجتمع الدولي لوضع حد لصراعات العنف وعدم الاستقرار والإرهاب.

ويقدر البنك الدولي أن ١,١ بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع. وفي آسيا العدد الأكبر من أولئك، إلا أنه توجد في أفريقيا أكبر نسبة منهم. وإنهاء الفقر يتطلب شبكة عالمية للتعاون بين الشعوب. وسوف يوفر مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر فرصة فريدة لتحقيق تقدم كبير على طريق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية.

وتمثل متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بنداً رئيسياً في جدول أعمال التنمية العالمية. وكازاخستان تقرر بقيمة التوصيات العملية المنحى الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة" (A/59/822). ويمكن أن تستخدم تلك التوصيات على

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية: الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية

تقرير الجمعية العامة (A/59/800 و A/59/822)

مذكرتان من الأمين العام (A/59/826 و A/59/850)

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/59/823)

مذكرة من الأمانة العامة (A/59/855)

ورقة الاجتماع (A/59/CRP.6)

الرئيس بالنيابة: أولاً، أعطي الكلمة لسعادة السيد

يرزان كازينخانوف، رئيس وفد كازاخستان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ضد مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويحدونا الأمل أن يكون بمقدور المجتمع الدولي، لدى قبوله توصيات التقرير المتصلة بالتجارة، استكمال جولة الدوحة للمحادثات التجارية.

إن المسائل المنهجية، كالاتساق في سياسات التنمية الدولية، تبقى جزءاً مكوناً من الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الألفية. وسيكون التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وتأدية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً أكثر نشاطاً في مرحلة التنفيذ، عاملاً مساعداً في تحقيق نهج التنمية الذي يتمحور حوله السكان.

وتساهم كازاخستان بنشاط في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم إدراج الأولويات الإنمائية الوطنية في استراتيجية كازاخستان الوطنية لعام ٢٠١٠، وفي رؤيا كازاخستان طويلة الأجل لعام ٢٠٣٠. وبدأت تظهر الآثار الملموسة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة النطاق في التي قمنا بها. وبنينا اقتصاداً سوقياً فاعلاً. واجتذبتنا ما يزيد على ثلاثة بلايين دولار كاستثمار أجنبي مباشر، وأقر الخبراء الدوليون بأن النظام المالي لكازاخستان من بين أكثر الأنظمة المالية تقدماً.

وبفضل النمو الاقتصادي السريع، أصبح من الممكن إحداث زيادة كبيرة في النفقات الحكومية الموجهة نحو القطاع الاجتماعي، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الشأن. وقد أشار رئيس كازاخستان في خطابه الأخير عن حالة الأمة إلى أن:

”برنامج عملنا اليوم يعد معلماً جديداً في طريق التنمية الاقتصادية والسياسية لبلدنا وفي تحقيق المزيد من التحديث والديمقراطية. وينبغي لكازاخستان أن تنضم إلى صفوف بلدان الاقتصاد النامي بكفاءة وأن تضمن مستوى حياة عالياً لسكانها“.

المستوى القطري من جانب البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في إطار تنفيذها لاستراتيجياتها الوطنية وتعبئة الموارد المحلية.

ونرى أنه ينبغي لشركاء التنمية الدوليين لتلك البلدان مواصلة تقديم كل المساعدة المطلوبة بغية وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من الفقر. كما يتعين على شركاء التنمية بذل جهود ملموسة امتثالاً للالتزام بتقديم نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة رسمية للتنمية إلى البلدان النامية.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان في ذلك الصدد وبقيام بلدان أخرى بتحديد جداول زمنية لتحقيق هذا الهدف الهام.

وتعتقد كازاخستان اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي فوراً التخفيف من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيكون التوصل إلى اتفاق بشأن نهج مشترك حول هذه المسألة الهامة دليلاً ساطعاً على تصميم المجتمع العالمي على مساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن المشاكل التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل قد بلغت درجة من الشدة بحيث لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهلها.

وتعلق كازاخستان أهمية كبيرة على موارد التمويل المستحدثة غير التقليدية التي شرعت في توفيرها الأمم المتحدة ومجموعة من الدول الأعضاء. وإننا نكرر تأكيد عزمنا على المساهمة في حدود إمكانياتنا في شراكة دولية محسنة من أجل حل المشاكل التي نواجهها اليوم.

وتشكل التجارة مورداً هاماً آخر للتمويل وتخفيف التنمية. ويستطيع نظام تجاري متعدد الأطراف، يكون مفتوحاً وقائماً على أساس القواعد والعدالة أن يؤدي دوراً هاماً في تنشيط النمو الاقتصادي. ومن دواعي الأسف أن النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي غير متوازن ويعمل

أنها ستقدم إلى العديد من رؤساء الدول والحكومات أفكارا للتداول في استعراضهم لتنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكن قبل أن يقدم وفدي بعض وجهات النظر من منظور تايلند، نود أن نعبر عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به من قبل ممثل جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي أبرز العديد من المسائل الحاسمة المتصلة بتمويل التنمية التي تهم البلدان النامية.

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن التجارة الدولية كانت ولا تزال المصدر الأهم لتمويل التنمية. وفي ضوء هذه القناة، فإن وفدي يتفق مع دعوة الأمين العام إلى استكمال جولة مفاوضات الدوحة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، والتي ينبغي لها أن تكون "جولة تنمية" حقيقية. كما يجب أن تعمل الدول الأعضاء من أجل أن تحقق تحقيقا كاملا الأهداف الإنمائية عن طريق تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإزالة المساعدات الحكومية المحلية ومساعدات التصدير التي تشوه العملية التجارية، وخاصة في ما يتعلق بالمنتجات الزراعية.

وعلاوة على ذلك، يود وفدي أن يؤكد على الحاجة إلى تعزيز الحيز السياسي للبلدان النامية، وكذلك المساعدات التقنية وبرامج بناء القدرات للبلدان النامية. ونود أيضا أن نناشد المجتمع الدولي التصدي لمشكلة التقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية.

وإلى جانب التجارة، فإن الاستثمار الخارجي المباشر كان دائما مصدرا مكملا هاما من مصادر تمويل التنمية. وقد تعلمنا ذلك من تجربتنا الذاتية. فتايلند لا تتلقى الاستثمارات الخارجية المباشرة من الشركات الخاصة والشركات عبر الوطنية فحسب، بل تستثمر أيضا في مختلف الصناعات في البلدان المجاورة في ميادين الكيمياء النفطية،

وإن كازاخستان، بوصفها عضوا في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، تعتقد أن مصالح هذه البلدان يجب أن تراعى بشكل كامل ومتناسك في عملية اتخاذ القرارات في مجال التنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية والتعاون بين المناطق الإقليمية.

وترغب كازاخستان في أن ترى توصيات أوضح وأكثر تحديدا تتعلق بتعزيز جهود الشركاء الإنمائيين في تقديم المساعدات إلى البلدان النامية غير الساحلية.

وما زال بلدنا يعتقد أن التعاون الإقليمي، ولا سيما بين الجنوب والجنوب، والحدود المفتوحة، والتحرر من التعريفات والحواجز الجمركية، كلها عوامل رئيسية في جعل الأسواق قادرة على التنافس. ولذلك، فإن كازاخستان تبذل جهودا مكثفة لإنشاء اتحاد دول آسيا الوسطى، كما جاء في اقتراح رئيس كازاخستان في خطابه الأخير إلى الأمة.

ونعتقد أن من الممكن أن تكون آسيا الوسطى منطقة تجارب لتنفيذ خطة عمل ألماتي المتعلقة بوضع إطار عالمي للتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان العبور النامية وشركائها الإنمائيين.

وفي الختام، نود الإعراب عن ثقتنا بأن تدرج القرارات والتوصيات التي ستنج عن هذا الحوار في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، وبأن توفر زحما إضافيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة: أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة لكساناشنتورن لوهافان، رئيسة وفد تايلند.

السيدة لوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): إن جلسة اليوم تتسم بالأهمية الفائقة، ليس لاستعراض ومتابعة مسألة تمويل التنمية فحسب، بل تنبع أهميتها أيضا من الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، حيث

أجل تحقيق أهدافها الإنمائية. ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون مكاملة لموارد تمويل أخرى، ولا سيما الموارد الوطنية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى جعل هذه المساعدات قابلة للتنبؤ بها ومستدامة، وإلى أن تكون البلدان المتلقية للمساعدة محرة من الشروط والأعباء الإضافية. وتود تايلند أن تشيد بالبلدان التي وفّت بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ونرحب بالمواعيد التي اعتمدها مؤخرا البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالبلدان التي لم تفعل ذلك بعد نود أن ندعوها إلى القيام بذلك دون تأخير.

ونرحب بمبادرة مرفق المالية الدولية التي اتخذتها المملكة المتحدة بوصفه آلية تمويلية مبتكرة، وستتبع باهتمام كبير الطريقة التي يعمل بها. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لصندوق المساعدة الإنمائية والإنسانية الذي أعلنت عنه مؤخرا حكومة قطر في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عقد في الدوحة. بيد أنه على الرغم من وجود صناديق كهذا الصندوق يجب علينا ألا ننسى أنه ينبغي أن يكون مرفق المالية الدولية وصندوق التنمية، شأنهما شأن المساعدة الإنمائية الرسمية، مكملين للجهود الوطنية وألا يكونا بديلين من تلك الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية.

وقبل الاختتام يود وفد بلدي أن يتناول مسألة تتعلق بالمنظومة، وهي في نظرنا ليست بأي شكل من الأشكال أقل أهمية من العثور على مصادر التمويل نفسه. وفي هذا الصدد لدى وفد بلدي تفاؤل بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه، بالتعاون مع اللجان والمنظمات الإقليمية، أن ينخرط وأن يؤدي الدور الحاسم، دور آلية القيام على نطاق المنظومة بتشجيع التنسيق، والتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أداء تلك المهمة بنجاح أكبر.

والتعدين، والأغذية والمشروبات، والاتصالات ومجالات الطاقة، من بين ميادين أخرى. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نرى ازديادا تدريجيا في تبادل الاستثمار بين البلدان النامية، أو الاستثمار بين بلدان الجنوب.

وفي السياق الإقليمي، فإنه من الممكن تعبئة موارد التنمية بطرق شتى. وقد أخذ وفدي علما مع الاهتمام بالمبادرة التي قامت بها مؤخرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لاستطلاع إمكانية إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار، ونتطلع إلى معرفة المزيد من المعلومات حول هذه المبادرة في الوقت المناسب. وفي ما يتعلق بمبادرة أخرى أكثر شيوعا، فإن تايلند تعمل مع شركائنا من البلدان النامية والمتقدمة النمو من أجل إنشاء صندوق السندات الآسيوي كأداة مالية إقليمية رئيسية في منطقة آسيا. ولن يوفر هذا الصندوق الموارد اللازمة للبلدان الآسيوية عند الحاجة فحسب، بل سيعمل أيضا كضمانة ضد التقلبات غير المتوقعة في أسعار التبادل في الأسواق المالية الدولية.

وفي الجهة الداخلية، اعتمدت تايلند نهجا إنمائيا يتسم بالجرأة والتحديث ويتمحور حوله السكان. وقد اتخذت الحكومة التايلندية عددا من التدابير التي أدت إلى نتائج إيجابية. ونحن نشعر بالاعتزاز بإزاء المبادرات التي قمنا بها، كالصناديق الدائرة للقرية، ومبادرة "قرية واحدة ومنتج واحد"، التي كانت المحرك الرئيسي لنمونا الاقتصادي وتنميتنا خلال السنوات الخمس الماضية، ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا في هذا المجال مع الآخرين، سواء من خلال التعاون التقني الثنائي أو من خلال آليات أخرى كالتعاون بين بلدان الجنوب أو من خلال اللجان الإقليمية.

إن هذا لا يعني أن كل بلد ستكون لديه فرصة مشابهة. وتسلم تايلند تسليما كاملا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا هاما في توفير الموارد للبلدان النامية من

استراتيجيات ناجعة وفعالة لمقاومة الفقر، وأن توجد الظروف المفضية إلى التنمية الإنسانية والمستدامة بيئيا، وأن تحشد إلى الحد الممكن، ابتغاء القيام بذلك، مواردها الخاصة بها. والبلدان الصناعية، من جانبها، مدعوة إلى زيادة إعانتها الإنمائية وتحسين نوعيتها وفعاليتها، وإلى تسهيل نقل موارد أخرى وزيادة فتح أسواقها في وجه البلدان النامية، وخصوصا أفقر هذه البلدان. وهي مدعوة أيضا إلى زيادة تحسين تنسيق سياساتها الاقتصادية الكبيرة بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي، مما يؤدي إلى ترسيخ إمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وعلى الرغم من أنه ليس في وسعي أن أدخل هنا في تفصيل المجموعات الست لتوافق آراء مونتييري أود أن أشاطركم الملاحظات التالية. نلاحظ أن بلدانا نامية كثيرة اعتمدت استراتيجيات لمحاربة الفقر في السنوات القليلة المنصرمة وأنها الآن تمر بعملية تكييف سياساتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. بيد أن تقدم هذه الإصلاحات ومدى أثرها يختلفان من بلد إلى آخر اختلافا كبيرا. وفضلا عن ذلك، يبقى عدد كبير من تلك البلدان عرضة للصدمات التي تسببها التغييرات الاقتصادية الخارجية. ولذلك من الحاسم مواصلة وتعزيز جهود هذه البلدان بدعم من الجهات الشريكة لها على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وفيما يتعلق بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان الصناعية يجب الإقرار بان وجوه أدائنا تختلف الواحد عن الآخر. نحن أيضا مدعوون إلى مواصلة وزيادة تعزيز جهودنا فيما يتعلق بكمية ونوعية معونتنا.

ونتيجة عن جهود سويسرا في السنوات الأخيرة فإنها على طريق بلوغ الهدف الذي التزمت به في مونتييري. وبتخصيص ٠,٤١ في المائة من دخلنا الوطني الإجمالي

وفي هذا الصدد تقبل وفد بلدي بسرور وأيد عقد الاجتماع المشترك فيما بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لقد أتاح فرصة لأن تصغي هذه الهيئات بعضها إلى بعض ولأن تتعلم بعضها من بعض من أجل تحديد هوية المشاكل وصياغة الحلول، ومهد الطريق لتعزيز التماسك فيما بين هذه المؤسسات على جميع المستويات. ووفد بلدي بالتالي يؤيد مبادرة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرامية إلى تعزيز ذلك المجلس، وتنطلع قدما إلى المشاركة في أية مناقشات قد يستتبعها ذلك الاجتماع في الوقت المناسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد سيرج تشابات، رئيس وفد سويسرا.

السيد تشابات (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):

كما يفصح ببلاغة تقرير الأمين العام (A/59/2005) المقدم مؤخرا فان عالمنا أصبح أكثر تعقدا وتكافلا كثيرا. وهذه العولمة تتيح يقينا فرصا ممتازة، ولكن تنطوي أيضا على مخاطر كبيرة. وتتطلب هذه الحالة وضع استراتيجيات جديدة.

وذلك هو السبب في أن المشاركين في مؤتمر مونتييري اتفقوا، وهم يسعون إلى العثور على حلول تمويلية إنمائية جديدة، على نهج طموح ومتعدد الأبعاد يهتم كل الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأود، أولا، أن أشدد على إعادة تأكيد سويسرا لالتزامها بنهج مونتييري الذي يدعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى ضم جهودها على جبهة عريضة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي للسعي إلى تحقيق جميع الأهداف المتفق عليها.

ومما لا ريب فيه أن من الحاسم أن تضع وأن تنفذ البلدان النامية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها،

المستوى المتعدد الأطراف وعن طريق القيام بسرعة بالالتزام وفقا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعلى المستوى الثنائي عن طريق اتخاذ تدابير مبتكرة في ١٩٩١ للشطب التام للديون الثنائية. ولذلك نرحب باعتماد مجموعة الثمانية التي أعلنت عنها مؤخرا لشطب الديون المتعددة الأطراف الواقعة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتبقى مسائل كثيرة متعلقة بطرائق تنفيذ وتمويل تلك المبادرة. وستؤدي سويسرا دورا نشيطا في تحديد هوية الحلول الدائمة لتلك المسائل.

وتابعت سويسرا عن كثب المناقشة الدولية المتعلقة بالموارد الجديدة للتنمية، وقد درسنا بالتفصيل مختلف المقترحات التي قدمت. وعلى الرغم من تحفظاتنا الجوهرية فيما يتعلق بآليات تعبئة الموارد على الصعيد العالمي نحن على استعداد للنظر في المشاركة على أساس طوعي في آليات أكثر تحديدا من قبيل المشروع النموذجي لمرافق المالية الدولية لتشجيع التحسين.

ورفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية هام جدا يقينا، ولكن يجب علينا أيضا أن نعمل بسرعة كبيرة جدا لتحسين فعالية وأثر معوناتنا. والنتائج في ذلك الميدان لا يمكن أن تحقق إلا عن طريق قيام الجهات الشريكة المعنية بجهود مشتركة كبيرة. واتخذت قرارات هامة مؤخرا في باريس لتحسين الكبير لترتيب شؤون المعونة الإنمائية وللتوفيق بينها. وسويسرا ملتزمة التزاما تاما بذلك الجهد الجماعي.

وفي ذلك السياق أود أنؤكد على أن من الملح على نحو متزايد أن نقوم بتحسين تماسك تقسيم العمل فيما بين الكيانات المتعددة الأطراف الرئيسية، وخصوصا منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية. وترغب سويسرا في الإسهام بنشاط في تلك المناقشة.

للمساعدة الإنمائية الرسمية نحتل الآن المرتبة الثامنة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حجم المعونة بالمقارنة بالدخل الوطني الإجمالي، ونحن من بين الجهات المانحة العشر التي تحتل قمة هرم الجهات المانحة لرابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي وصندوق التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلى الرغم من تنفيذ خطة شاملة للإصلاح المالي اتخذ الشعب السويسري قرارا بشأنها فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها أحد بنود الميزانية القليلة التي قد نزيدها - بحوالي ٨ في المائة - خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٨. بيد أن الحكومة السويسرية ملتزمة، وهي تقرر بالحاجة إلى مزيد من الإسهام في جهد المعونة الإنمائية الجماعية، باستعراض الحالة في أقرب وقت ممكن بقصد وضع هدف جديد للمساعدة الإنمائية الرسمية فيما بعد ٢٠٠٨.

وفي المستقبل القريب ستواصل سويسرا دعمها في الميادين الحاسمة المحددة في توافق آراء مونتيري، وخصوصا تعزيز قدرات الحكم والإدارة للجهات الشريكة لها على المستوى الثنائي في ميادين من قبيل الإدارة المالية، بما في ذلك إدارة شؤون الديون، والخدمات المالية والتمويل على نطاق صغير وتشجيع الصادرات والاستثمار الخاص. وأيضا سنولي اهتماما خاصا لإقامة شراكات مع القطاع الخاص بقصد زيادة الآثار الإيجابية التي تترتب على تعاوننا الإنمائي.

وتبقى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء شريكة التعاون الإنمائي الخاص لسويسرا، إذ أن نصف التزاماتنا الثنائية والمتعددة الأطراف يفيد ذلك الجزء من القارة في كفاحها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بمشكلة الدين أسهمت سويسرا إسهاما كبيرا في تنفيذ تدابير ملموسة للتخفيف من حدة الديون على

التنمية. ونعمل مع المانحين الآخرين لتنسيق إجراءاتنا، كما أظهر ذلك مؤخرا مؤتمر باريس. ونركز على القطاعات والبلدان ذات الأولوية، حيثما نعلم أن لدينا الخبرة الفنية والتجربة اللازمين لإحداث تأثيرات دائمة ذات أهمية.

ومع ذلك، فإن المعونة مجرد جزء صغير من لغز التنمية. وهي تعمل بصورة أفضل عندما تكون جزءا من مجموعة شاملة ومتناسكة من السياسات العامة. ويضع البيان السياسي لكندا توجيهات ثابتة وأهدافا طموحة للسياسة الخارجية لكندا. وستساعدنا إقامة صلات واضحة بين جداول الأعمال الإنمائية والدبلوماسية والتجارية والأمنية على ضمان أن تراعي إجراءاتنا في مجالات أخرى غير مجال التعاون الإنمائي مصالح واحتياجات البلدان النامية.

وفي ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، بينت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية أن تنمية القطاع الخاص هي بالفعل المحرك لذلك النمو. والوصول إلى الموارد المالية أساس انطلاق المشاريع التجارية. وإن التمويل الصغير، ولا سيما تمويل المشاريع التجارية التي تنفذها المرأة، يدعم النمو ويشارك الفقراء إشراكا نشطا ويفيدهم بشكل مباشر، واجتذاب الاستثمارات، المحلية والخارجية على حد سواء، أمر أساسي لزيادة الفرص المتاحة أمام أصحاب المشاريع التجارية.

وسيتطلب هذا الاستثمار توفير بيئة تمكينية قوية. وأحد السبل اللازمة لتعزيز البيئة التمكينية يكون من خلال التفاوض بشأن إبرام اتفاقات لحماية الاستثمار الأجنبي أو معاهدات ثنائية للاستثمار، لإدارة مخاطر الاستثمار بشكل أفضل وتقليلها. وتدعم تلك الصكوك سيادة القانون وتعزز الإنصاف والشفافية وعدم التمييز والمساءلة والحكم الرشيد، وهي أمور تفيد جميع المستثمرين بينما تحافظ على قدرة الحكومة على تنظيم المصالح العامة.

ولا ريب في أن توافق آراء مونتيري يبقى تحديا رئيسيا ماثلا أمام المجتمع الدولي برمته. من الضروري أن تتحمل كل الأطراف المعنية بهذه الشراكة العالمية الجديدة مسؤولياتها وأن تعمل بطريقة متضافرة. وسويسرا مصممة على التحرك قدما وأن تقوم بدورها.

السيد مونتادور (كندا) (تكلم بالانكليزية): يتركز انتباه العالم في هذا العام على أفقر مواطنيه. وتبشّر هذه السنة بأن تكون نقطة تحول في مكافحة الفقر. والمجتمع الدولي في حالة تعبئة، ويتولد الزخم لتحقيق ذلك. وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مدرج الآن بشكل مباشر في جدول الأعمال الدولي.

في مونتيري، أقمنا أساس المشاركة للمساعدة على تعبئة الموارد الضرورية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتضطلع البلدان النامية بالمسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف التي تؤدي إلى تحقيق النمو لصالح الفقراء. وما زال يتعين عمل الكثير، ولكن يمكننا أن نلمس تقدما هائلا في تحسين الحكم ومكافحة الفساد والاستثمار في الموارد البشرية والبنية الأساسية وتهيئة الأحوال المناسبة لبدء تنظيم المشاريع التجارية.

وإلى جانب المانحين الآخرين، تلتزم كندا بدعم جهود البلدان النامية من أجل إقامة الأسس القوية اللازمة لتنميتها المستدامة. ومن الواضح أن هذا يعني زيادة المعونة التي نقدمها. ومنذ مونتيري، تعمل كندا للوفاء بوعدها ومضاعفة معونتنا بحلول عام ٢٠١٠. وفي الواقع فإن بياننا بشأن السياسة الدولية، الذي صدر مؤخرا، مدّد الالتزام بمعدل نمو قدره ٨ في المائة في السنة إلى ما بعد عام ٢٠١٠، وآمل أن يتحقق بعده معدل زيادة أسرع.

والأهم من ذلك، نود أن نجعل معونتنا أفضل وأكثر فعالية. ونحن نبذل جهودا تتماشى مع أولويات شركائنا في

سوف تتضاعف مساعدتنا المقدمة إلى تلك القارة مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٣.

إن أوجه عدم المساواة تمنع الناس أينما كان في العالم من تحقيق طموحاتهم ومن عمل ما يريدون أن يفعلوه لتحسين ظروف حياتهم وزيادة ازدهار مجتمعاتهم. فلنواصل معا تحقيق التقدم في ذلك المجال. ويمكننا معا أن نُحدث تغييرا حقيقيا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تينس كابوما، رئيس وفد زامبيا.

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي ننتمي إليها.

إن زامبيا من أقل البلدان نموا التي استفادت من التنفيذ العملي لتوافق آراء مونتيري وإعلان روما. وإنني أشعر بالفخر إذ أبلغكم بأنه في أعقاب الأداء الجيد، تحت رعاية مرفق الحد من الفقر والنمو، ومع تزايد الإنفاق الاجتماعي وغير ذلك من مستحثات مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تمكّنت زامبيا بنجاح من إنجاز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد أدى ذلك إلى تخفيض قدره ٣,٨ بليون دولار من إجمالي ديون زامبيا البالغة ٧,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، كانت زامبيا أحد المستفيدين من إلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة لمؤسسات بريتون وودز وهو ما تم اقتراحه في الاجتماع الأخير لمجموعة الثمانية.

وهكذا، انخفض إجمالي الديون بشكل كبير، حيث وصل إلى أقل من بليون دولار. وسييسر ذلك من زيادة الإنفاق على برامج التنمية. وإذ ننظر إلى المستقبل، فقد شرعت الحكومة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات من شأنها ضمان استمرارية تخفيض الديون، ومن بينها الإدارة الحكيمة

وتنظر كندا إلى منظمة التجارة العالمية على أنها محفل هام في نهجنا المتكامل للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقع مصالح البلدان النامية في لب برنامج الدوحة الإنمائي. والنتيجة الطموحة التي تسخر عنها المفاوضات الأساسية، ولا سيما في الزراعة، هي وحدها التي ستساعد على إتاحة الفرص الاقتصادية الحقيقية من أجل التنمية. ومع ذلك، فإن إمكانية الوصول الأفضل إلى الأسواق ووضع حد لإعانات العالم الأول التي تبعث على تشويه الأمور لن يحولا في حد ذاتهما الأعمال التجارية. وعلاوة على التغيرات الهامة جدا في البيئة المؤسسية للبلدان النامية التي أشرت إليها من قبل، هناك حاجة إلى إجراء تحسينات هامة في البنية الأساسية الاقتصادية، من استثمارات أساسية في بناء الطرق الريفية إلى أوسع مجالات الاستثمار في الطاقة والنقل والاتصالات. تلك هي المجالات التي ستحتاج فيها أشد البلدان فقرا إلى مساعدات كبيرة من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية.

(تكلم بالفرنسية)

في أوائل هذا الشهر، وافق وزراء المالية لمجموعة الثمانية على إلغاء كامل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستحقة للمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، ولصندوق التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي. ويجب أن تتبع تلك البلدان، ومعظمها في أفريقيا، إجراءات معينة للحصول على هذه المساعدة. وستيسّر الموارد الجديدة المكرسة لتخفيف عبء ديون تلك البلدان الاستثمار في الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم، التي يملك فيها كل مواطني العالم حقا لا يمكن إنكاره. وهذه أخبار ممتازة لأفريقيا.

وعلاوة على ذلك، تزيد كندا من معونتها إلى أفريقيا، حيثما تشتد الحاجة إليها. وبحلول عام ٢٠٠٨،

أولاً، من الضروري تقليل المشروطة وزيادة المعونات غير المشروطة. ثانياً، ينبغي إزالة الأطر المتعددة لتقييم الأداء. ويتعين أن يكون لكل دعم يقدم من المانحين الرئيسيين إطار للأداء يختص به. وذلك يشكّل عبئاً ضخماً من حيث الوقت وقدرة بلدان، مثل زامبيا. ومن الضروري مواءمة وتنسيق هذه الأطر في إطار واحد يقبله الجميع.

ثالثاً، من الضروري بذل المزيد من الجهود لتغيير عقلية الشركاء في التنمية الذين ما زالوا يتشبّهون بما يفضلونه. ويتجلى هذا في زيادة تركيز المانحين في بضعة قطاعات قد لا تكون بالضرورة ذات أولوية للبلد المستفيد. وتطور زامبيا حالياً خطة وطنية خامسة للتنمية للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١. وتُبدل حالياً الجهود لمواءمة المعونات مع الخطة الوطنية من خلال استراتيجية مشتركة لتقديم المساعدة. ونناشد جميع الأطراف أن تسير هذا الدرب وألا تفعل شيئاً مختلفاً.

رابعاً، من الضروري أيضاً تعزيز قوة المكاتب الميدانية للمانحين في البلدان النامية لإدارة عملية إيصال المعونات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من أجل تفادي "متلازمة مكتب البريد". ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى الإقلال من التأخير وضمان التدخل في الوقت المناسب بالمقارنة مع حالة انتظار التعليمات من المقر.

وحيثما توجد شراكات فمن الحكمة أن نقيم آليات للرصد والمساءلة المتبادلة، من أجل ضمان الوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، فإن تبادل المعلومات أمر أساسي، ولا سيما إذا تعلق بحجم المعونات والبرامج التي تلقى الدعم والغرض منها.

وتدرك زامبيا هبوب رياح التغيير من خلال الطريقة التي تُناقش بها القضايا المطروحة على الساحة الدولية ومدى الوفاء بالالتزامات المحددة. ويوجد تحول هائل يتمثل في

للدیون، والتماس مزيد من المنح في مقابل القروض، وبذل الجهود لسداد الديون المحلية، التي ما زالت تمثل مشكلة رئيسية.

وتنفذ زامبيا حالياً مبادرة التنسيق العملي، وقد وقّعت على مذكرة تفاهم مع ١٥ من البلدان الشريكة المتقدمة النمو. وتحدد مذكرة التفاهم التزامات المشاركة بشأن فعالية المعونة على أساس الملكية، والمواءمة، والتنسيق، وإدارة النتائج والمساءلة المتبادلة. وتضمنت النتائج الإيجابية حتى الآن وضع سياسة للمعونة وزيادة برامج الدعم وتحسين الحوار والتنسيق في ما بين أصحاب المصلحة. وهناك أيضاً أساليب محسّنة لإيصال المعونة تستهدف خفض تكاليف العمليات من خلال الشراكات الصامتة وتفويض السلطة.

والإنجازات التي تحققت حتى الآن ليست سوى خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن الضروري أن تقوم الحكومة وشركاء التنمية ببذل المزيد من الجهود لمعالجة القضايا السياسية والمؤسسية. وتدرك الحكومة أنه يقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن تنمية البلد باستخدام الموارد المحلية. ولكن نظراً لضعف الاقتصاد، فإن ذلك غير متيسر في المدين القصير والمتوسط؛ ولا يمكنها أن تحقق ذلك الهدف إلا بمساعدة الشركاء في التنمية. ومع ذلك فإن الحكومة، بغية تهيئة بيئة مناسبة تؤدي إلى تحقيق التنمية، مصممة على زيادة الإصلاحات الهيكلية في الإنفاق العام والإدارة المالية، وكذلك إزالة الاختناقات الحاصلة في تنمية القطاع الخاص. وتستهدف تلك الجهود إقامة الحكم الرشيد الاقتصادي والسياسي بوصفه الطريق الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة وفعالية المعونات. لكن بالنظر إلى روح توافق آراء موننتيري من الضروري تكملة تلك الجهود بالعمل الإيجابي من جانب الشركاء في التنمية. ومن الضروري أيضاً بذل المزيد من الجهود في عدد من المجالات الأخرى.

لا يزال يتعين تنفيذ الالتزام الذي تم التعهد به لتعزيز تنسيق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وزيادة انفتاحها وتعزيز قوانينها وقواعدها للسماح للبلدان النامية بجني ثمارها بشكل أكبر.

وهذا مجرد وجه واحد من أوجه الوعود التي لم يتم الوفاء بها - بالإضافة إلى تلك المذكورة في تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح". والبلدان النامية لا تملك تنميتها بما فيه الكفاية، في حين أن البلدان المتقدمة النمو ما زالت بعيدة كل البعد عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، وخاصة ما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. ولم يول أصحاب المصلحة المؤسسين الرئيسيين الاهتمام الواجب لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ السياسات الإنمائية الدولية.

وقد أحرزت البلدان النامية، بالرغم من مواردها وقدراتها المحدودة، تقدما جديرا بالثناء يختص بالإصلاح في مجالات الحكم الرشيد، وإقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية، وهيئة الظروف التي تؤدي إلى هذه الإصلاحات.

ولئن كان صحيحا أن التنمية تتطلب تعبئة كل الوسائل المتاحة على جميع المستويات لضمان التمويل الممكن والدائم - وتعبئة الموارد الوطنية أمر حيوي في ذلك الخصوص - فإنه يجب أن نراعي الوضع الخاص لأشد البلدان فقرا، الذي يقتضي اتخاذ تدابير عاجلة لو أردنا أن نحقق مستويات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وأن نقلل الأثر المترتب على الأوبئة ومعدلات وفيات الإناث والأطفال.

وفي ذلك السياق، يجب إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ويجب على البلدان المتقدمة النمو، من جانبها الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بزيادة

ترجمة الأقوال الطنانة المعتادة إلى أعمال، وخاصة ما يتعلق بالقضايا المتصلة بتخفيض حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبالنسبة لتلك النقطة، أود أن أشيد بالشركاء في التنمية، من قبيل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال، من بين بلدان أخرى، على السبل المبتكرة التي سلكوها لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. والمسؤولية تقع على عاتقنا، نحن أقل البلدان نموا، لاغتنام الفرصة لصالحنا. ويمكن تحقيق أهدافنا بفعالية من خلال الشراكة الاستراتيجية القائمة على أساس التنسيق والملكية والمواطنة والنتائج والمساءلة المتبادلة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد مراد

بن مهدي.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يؤيد

وفدي البيان الذي أدلى به وزير الدولة في جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن ندلي ببعض التعليقات الإضافية حول مسألة تمويل التنمية.

خلال المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢، تعهد رؤساء دولنا أو حكوماتنا بعدد من الالتزامات التي تهدف إلى ضمان تمويل فعال للتنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الأهداف المحددة في إعلان الألفية.

وما زال توافق آراء مونتيري يبعث على قدر كبير من الأمل. وإن النهج الذي اتُخذ لمواجهة تحديات تمويل التنمية، بهدف استئصال شأفة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، لا يزال صالحا.

وفي حين أحرز بعض التقدم في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها والاتفاقات التي جرى التوصل إليها، فما زال يتعين علينا عمل الكثير على الصعيدين الوطني والدولي. إذ

وتشكّل الديون أيضا عقبة أمام البلدان النامية، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون. وسيسمح حل أزمة الديون بتحرير موارد كبيرة لتمويل التنمية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا مجموعة الثمانية بشطب ٤٠ بليون دولار من إجمالي الديون المستحقة على ١٨ بلدا من البلدان النامية المثقلة بالديون، وبالدعوة إلى التنفيذ السريع لذلك القرار، الذي ينبغي أن يشمل عددا أكبر من البلدان، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد تيرونه زينا، رئيس وفد إثيوبيا.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهني السيد جان بينغ على قيادته للحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية. ونحن واثقون بأنه تحت قيادته الرشيدة ستساهم النتائج المتمخضة عن هذا الحوار بشكل كبير في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن ارتياحنا للأمين العام على الوثائق الهامة التي أتاحها لنا. ويتشاطر وفدي الآراء التي أعرب عنها وفد جامايكا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يشير سجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية إلى وجود تفاوت كبير بين المناطق. ولا يزال التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا أحد الأسباب الرئيسية للشراكة الدولية المعززة. ولذلك سنركّز تعليقاتنا على كيفية قيام القارة، التي تخلفت كثيرا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية.

ولقد ولجت أفريقيا الألفية الجديدة بالتزام أقوى من أي وقت مضى بالتنمية من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ووفقا لذلك، وضعت بلدان أفريقية كثيرة سياسات اقتصادية سليمة. والمشاركة السياسية آخذة في الازدياد

نصيبها من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بأسرع وقت ممكن، قبل حلول عام ٢٠١٥. ونود أن نهني البلدان التي حققت بالفعل ذلك الهدف، كما نشيد بالتزام الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى لتحديد جدول زمني لبلوغ هدف عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية الذي توفره البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، يجب أن ييذل المجتمع الدولي الجهود لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو استثمار ما زال، بالرغم من الضمانات المعطاة، عند مستويات تبعث على السخرية في عدة مناطق. ولا يزال النقل الصافي للموارد، الذي تستفيد منه بلدان الشمال، خارجا عن المألوف ويتعين تصحيح مساره على وجه السرعة.

وعلاوة على ذلك، فإن المصادر المبتكرة للتمويل، كما ذكر في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري، هي وسائل ينبغي اكتشافها في سياق تعبئة جميع الموارد المتاحة. وفي ذلك السياق، شجعت الجزائر المبادرة التي اتخذها في عام ٢٠٠٤ رؤساء دول البرازيل وشيلي وفرنسا، وانضمت إليها ألمانيا وأسبانيا، ومجموعة البلدان التي تؤيد تلك المبادرة للمشاركة في أعمال الفريق التقني الذي نأمل أن يكون بإمكانه تقديم مقترحات محددة للموافقة عليها في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن المفهوم أن هذه المصادر المبتكرة لا يمكن أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية والمصادر الحالية، ولكنها يجب أن تكون هدفا إضافيا محددًا في مكافحة الفقر والجوع والأوبئة.

وتضطلع التجارة بدور مهم في التنمية، ولكن دور البلدان النامية ما زال ضئيلا بالنظر إلى إمكاناتها. وهكذا نود أن ندعو إلى إقامة نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي تجاه البلدان النامية.

استقرار الدخل من التصدير، ويعيق استثماراتها، ويؤدي إلى ارتفاع فوائد خدمة الديون. ولذلك، فإننا نرحب بالتوصية الواردة في التقرير بأن البلدان التي تعتمد على السلع، ولا سيما في أفريقيا، تحتاج إلى اعتماد نهج متكامل، بما في ذلك الدعم الخاص لتنويع صادراتها، وتقديم قيمة مضافة لصادراتها من السلع، وبناء القدرة في مجال الإمدادات المرتبطة بها، وإدارة تقلبات أسعار السلع وتطوير برامج جديدة لتمويل السلع.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية سوف تستمر في أداء دور حاسم في تكميل موارد البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن الجدير بالذكر أنه منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، جرى عكس مسار المساعدة الإنمائية الرسمية بعد أن شهدت عقدا من الانخفاض. ولكن، بالرغم من ذلك، فإن المستويات المتوقعة حاليا لهذه المساعدات ما زالت أدنى من المستويات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. ولذلك بات من الضروري أن يرفع المجتمع الدولي مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل يتلاءم مع مقتضيات تحقيق تلك الأهداف.

وفي هذا السياق، تلاحظ إثيوبيا مع التقدير ما أعلنته اللجنة الأوروبية مؤخرا حول تحديد هدف مرحلي جماعي جديد للمساعدة الإنمائية الرسمية يمثل ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، من أجل الوصول إلى هدف الألفية الذي يمثل ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وتشيد إثيوبيا بتلك البلدان التي بلغت أو تجاوزت هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتحت البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. كما نرحب بإنشاء مرفق التمويل الدولي، الذي اقترحتة المملكة المتحدة،

والديمقراطية تكتسب زحما. كما أنشئت آلية لاستعراض الأقران لكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون وتعزيز الشفافية.

ولذلك، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه بأنه يتعين على البلدان أن تعتمد استراتيجية إنمائية وطنية وأن تبدأ بتنفيذها، في وقت لا يتعدى عام ٢٠٠٦، تكون جريئة بدرجة كافية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد أجرت إثيوبيا مجموعة من الإصلاحات في سياستها لاقتصادية تهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد شرعت إثيوبيا مع شركائها في عملية تقييم لاحتياجات الأهداف الإنمائية للألفية لكي يكون هذا التقييم منطلقا لوضع استراتيجية للحد من الفقر مدتها خمس سنوات ومحورها الأهداف الإنمائية للألفية بعنوان: التنمية المستدامة والحد من الفقر، البرنامج الثاني. ووفقا لتقرير تقييم احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نفذته فريق الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومشروع الألفية في إثيوبيا، فإن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لإثيوبيا ينبغي أن يكون بقيمة ٥ بلايين دولار سنويا؛ بينما لا تتجاوز قيمة هذه المساعدة حاليا بليون دولار. ويعادل هذا المبلغ ١٣ دولارا للفرد، أي ما يعادل ثلث قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وهو بالتالي لا يكفي لوقف دورة الفقر المستشري في البلدان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نحث المجتمع الدولي على الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل السماح للبلدان الأقل نموا بالوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وحصص على جميع ما تصدره من منتجات. إن اعتماد أقل البلدان نموا على الدخل الناتج من تصدير عدد محدود من السلع يجعلها عرضة لمخاطر عدم

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية):
 اسمحوا لي أن أعبر عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أيضا أن أعبر عن تأييدي للملاحظات التي قدمها ممثلو البلدان غير الساحلية والبلدان الأقل نموا. وأشكر الأمين العام على التقارير الثلاثة التي قدمها لمناقشة "توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة".

من الواضح من تقارير الأمين العام وغيرها أننا، بعد مرور ثلاث سنوات على اعتماد توافق آراء مونتيري، ما زلنا في حاجة لعمل الكثير من أجل إنجاز المهام التي حددناها لأنفسنا، وهي القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والنهوض بالتنمية المستدامة. وتتسم الحالة بالصعوبة البالغة بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي البلدان غير الساحلية والبلدان الأقل نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل.

إن البلدان النامية، وهي إذ تدرك تماما أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، فإنها تعمل على تهيئة البيئة اللازمة التي تفسح المجال لتعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل التنمية.

وبالنسبة لأوغندا، فقد اعتمدنا سياسات الاقتصاد الكلي اللازمة من خلال خطة عمل الحد من الفقر التي تتمشى تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وبهدف تشجيع التنافس، ركزت الحكومة على رفع مستوى الإنتاج من خلال تحسين كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي، وتوفير بضائع الاستهلاك العام والهياكل الأساسية والمعلومات، وكذلك من خلال ضمان الأمن والقانون والنظام. كما أن الاستثمارات في الرعاية الطبية، والتعليم، والمياه والمرافق الصحية، تشكل إحدى الأولويات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

والذي يهدف إلى إكمال تلك الجهود، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام.

وفضلا عن رفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، نود أن نبرز ثلاثة مجالات أشار إليها تقرير الأمين العام. أولا، المساعدة الإنمائية الرسمية، يجب لا أن تزيد زيادة كبيرة فحسب بل من الضروري أن يوجه نصف هذه المساعدة على الأقل إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ثانيا، الدعوة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون محددة بحيث تشير إلى زيادة حقيقية في الموارد المالية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، ويتم تصريفها من خلال ميزانيات البلدان المتلقية للمساعدة. ثالثا، إن رفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن يرافقه تحسين لنوعية وفعالية المساعدة.

وترحب إثيوبيا بالإعلان الأخير لوزراء مالية مجموعة الثماني فيما يتعلق بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونعتقد أن هذا سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح. فإلغاء الديون سيفسح المجال لتخصيص موارد إضافية للتنمية، وبالتالي سيحسن من فرص هذه البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر سيكون فرصة ممتازة للمجتمع الدولي من أجل التأكيد من جديد على الأهداف الإنمائية للألفية ولوضع المزيد من الآليات لتحقيقها بشكل كامل. ونعتقد بأن المجتمع الدولي يملك الموارد والمعرفة التكنولوجية الكافية لدعم جهود البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية هذه. ويتعين علينا أن نستخدم استخداما فعالا الأساليب القليلة المتبقية حتى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى من أجل إيجاد وسائل محسوسة لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرنسيس بوتاغيرا، رئيس وفد أوغندا.

مستدامة لكفالة ألا تقع تلك البلدان مرة أخرى تحت عبء ديون لا يمكن تحمله.

وإذ نضع ذلك في الحسبان، فإننا ندعو المانحين الذين لم يفوا بعد بالتزاماتهم بإيصال المساعدة الإنمائية الرسمية المستهدفة إلى أن يفعلوا ذلك بطريقة وافية وحسنة التوقيت. كما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد جهودها لمساعدة البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ونؤيد الدعوة إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، مثل مرفق التمويل الدولي، لإكمال المساعدة الإنمائية الرسمية.

لقد أكد رئيس جمهورية أوغندا في أحيان كثيرة إن أكثر ما تحتاجه أفريقيا هو الاتجار وليس المعونة. وذلك لا يعني إنكار أهمية المعونة في بناء قدرات البلدان النامية لاستتصال الفقر. بل إنه يتفق مع توافق آراء موننتيري على أن التجارة هي محرك التنمية، لأنها أحد أهم مصادر التمويل الخارجية.

ولما كانت أوغندا بلدا من البلدان الأقل نموا يعتمد على السلع الأساسية، فهي تهتم اهتماما خاصا برؤية الأحكام المتعلقة بتقديم المساعدة المالية والتقنية المستهدفة وبرامج بناء القدرات، فضلا عن تلك المتعلقة بالوصول الفوري غير الخاضع للضرائب والحصص لجميع منتجات البلدان الأقل نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو قد نفذت جميعها. كما أن تنفيذ برنامج عمل ألماني سويسري للاتجار للبلدان الأقل نموا غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

على الرغم من إتباع سياسات واستراتيجيات اقتصادية سليمة، ما فتئت بلدان مثل أوغندا تواجه آثار النمو الاقتصادي السلبي بسبب عوامل خارجية. لقد حان وقت العمل على معالجة اختلالات النظام العالمي عن طريق تعزيز التماسك والاتساق في إدارة المؤسسات الدولية التي تتعامل مع مسائل التجارة والتمويل والنقد. وإن صوت ومشاركة

ومن أجل تسهيل حشد الموارد الوطنية، فإن جزءا من استراتيجيتنا الوطنية للتنمية يسعى إلى رفع مستوى دخل الأسرة من خلال الاستثمار في خلق فرص العمل والتمكين في القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك من خلال تسهيل التمويل المصغر ونشر المعلومات. ونعمل على تحسين قدرة الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. كما أن الحكومة تبذل كل ما في وسعها لتوفير الطاقة بقدر كاف، حيث أن توفر الطاقة ضروري لتطوير وسائل التصنيع الحديثة والخدمات، وكذلك لتنمية الريف.

وتشمل التدابير الأخرى المتخذة تحسين الإدارة والكفاءة في جباية الدخل، الأمر الذي أدى إلى تحسين أداء الدخل الحكومي، والشروع في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وتركز أوغندا أيضا على تطوير أسواق رأس المال الوليدة وعلى تعبئة التمويل على الأجل الطويل من خلال مجموعة من التدابير، كتحرير برامج المعاشات التقاعدية. ويشارك القطاع الخاص في جميع هذه الجهود.

وبفضل سياسات أوغندا السليمة في ميدان الاقتصاد الكلي، فإنها كانت من بين المجموعة الأولى من البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والأموال المستحصلة بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خصصت لصندوق التخفيف من حدة الفقر وصرفت على القطاع الاجتماعي، وبالدرجة الأولى على التعليم والصحة. وغني عن القول إن أوغندا تجد نفسها اليوم مثقلة بعبء ديون لا يمكنها تحمله.

لذا فإننا نتفق مع الأمين العام والآخرين الذين دعوا إلى إلغاء ديون جميع البلدان الأقل نموا في أفريقيا. وأوغندا ممتنة بالفعل من إلغاء الديون الذي أعلنته مجموعة الثماني، والذي يشمل أوغندا. هذا الإجراء ينبغي أن يُدعم بتدابير

المبدولة، تُظهر التنبؤات أن العالم يسير نحو فشل عالمي ذريع يؤسف له في الكفاح ضد الفقر.

ومعرفة أن الأهداف الإنمائية للألفية لن يتم بلوغها بحلول ٢٠١٥، إلى جانب المشروعية المتصورة وغياب الإرادة السياسية لبلوغ الأهداف، قوضت مجتمعاتنا على شتى المستويات وقوضت مصداقية النظام الدولي الضرورية، بينما أُلقت ظلالاً من الشك على شرعية النظام المالي الدولي.

وفي ما يتعلق بالتجارة، شددت فترويلا في عدة مناسبات، وبصورة خاصة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، بالمكسيك، في عام ٢٠٠٣، على الحاجة إلى استعراض عام لنتائج اتفاق مراكش وأثره على الدول الأعضاء. لذلك السبب ينبغي ألا تقطع التزامات جديدة إلا بعد أن يتم النظر في الطيف الواسع من المسائل القائمة، وبخاصة تلك التي تؤثر على البلدان النامية. ويحدونا الأمل أن لا يعتمد وصول البلدان النامية إلى الأسواق الرئيسية على المشروطيات التي فُرضت عليها في التجارة المتعددة الأطراف.

وعلىنا أيضاً أن نشدد على أن سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي وحرية التجارة وترتيبات الاستثمار المفتوح والسياسات المالية التي تفرضها الليبرالية الجديدة أبرزت وفاقمت التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. لذا علينا أن نلقي نظرة ثاقبة على الحالة ونسلم بصورة واقعية بالحاجة إلى تنفيذ سياسات ملموسة ليس للتعامل مع ديون البلدان الأقل نمواً فحسب، وإنما مع ديون بلدان الدخل المتوسط والمنخفض التي هي أيضاً مثقلة بديون كبيرة. وعلاوة على ذلك، علينا أن نزيد من مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار في هيئات التمويل المتعددة الأطراف.

البلدان النامية في تناول مسائل النظام من شأنهما أن يعطيا نتيجة أكثر أصالة.

أخيراً، سيتعاون وفدي مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين ومع أصحاب المصلحة لكفالة أن يحقق الحوار الرفيع المستوى ومؤتمر قمة أيلول/سبتمبر نتيجة إيجابية.

الرئيس بالنيابة: أعطى الكلمة لمثلة جمهورية فترويلا البوليفارية، سعادة السيدة إيميريا نونيز دي أودريمان.

السيدة نونيز دي أودريمان (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): من خلال دبلوماسية مؤتمرات القمة، خلق عقد التسعينات إطار عمل لتشخيص وإنشاء وتنفيذ مجموعة من النتائج الدولية التي ركزت حصراً على المسائل المتعلقة بالتنمية. وخلال العقد بأكمله سارت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نحو توافق الآراء، الذي تم التوصل إليه أحياناً في ظروف يسودها الاحترام المتبادل، وأحياناً أخرى كنتيجة للضغط الذي مارسته البلدان المتقدمة النمو والنظام المالي الدولي.

واستمرت تلك العملية منذ صدور إعلان الألفية وحتى هذا اليوم، وتطورت في سياق دولي ملحوظ عن طريق نهج الليبرالية الجديدة الذي أثر على قارات بأسرها، وقوض حياة ورفاهية الشعوب، وزاد من انتشار الفقر وأنشأ نظاماً دولياً حصرياً ليس فيه سوى أدنى قدر من الديمقراطية والشفافية، نظاماً يكاد يخرج أحياناً على القانون الدولي ويلحق الضرر بمصالح واحتياجات البلدان النامية.

في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، قبلت البلدان المشاركة بتحمل المسؤولية الأولية المشتركة عن النهوض بالتنمية. ومنذ ذلك الوقت قيل الكثير عن التمويل من أجل التنمية لبلوغ الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الجهود

أولويات واستراتيجيات تنميته هو، وفقاً لمبدأ تقرير الشعوب لمصيرها ونبد فرض المشروطيات. وإننا نُعلم زملاءنا وممثلي مؤسسات بریتون وودز أن هذا ليس مفهوماً مجرداً معزولاً داخل منظومة الأمم المتحدة. هذا المفهوم هو الواقع القائم الذي يتجلى، بعد ست سنوات من تولي حكومة ذات سيادة ومستقلة الحكم في بلدي، في السياسات العامة الرامية إلى تحقيق تحسن جذري في ظروف معيشة الشعب الفنزويلي.

إن السنوات الست تلك - سنتان منها كانت مخوفة بالصعوبات النابعة من حملات زعزعة الاستقرار الوطنية والدولية غير المنطقية وغير المسؤولة - أظهرت كيف يمكن وضع سياسات تعبئة الموارد لتمويل التنمية في مكانها الصحيح. وفي حالتنا، فإن التنمية المحلية تفيد الأكثر عوزاً بيننا وتعطي الدولة والمجتمع بصورة أساسية إمكانية تحديد وتعزيز الاستراتيجيات الإنمائية، بدعم من القطاع الخاص. وفي ذلك الصدد، يكمن الحكم الرشيد لبلدي في حشد المشاركة والانخراط الشاملين والواعين في قرارات السياسة العامة الأساسية العامة التي تؤثر على عملية التنمية الوطنية.

إن الاستراتيجية الإنمائية لكل بلد ينبغي أن تكون متساوقة ومتناسبة مع احتياجاته وخصائصه وموارده وفرصه، وأن تحظى بتوافق آراء جماعي. لذا فإن فرض الشروط والمطالب التشريعية أو المؤسسية يعتبر ممارسة متعمدة تأتي من باب الوصاية الاستعمارية الجديدة. ولا يمكن تقييد المساعدة الإنمائية الرسمية بمعايير التقييم والمشروطيات المفروضة من خلال تدخل البلدان المتقدمة النمو أو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في التنمية المستدامة للشعوب وشكل حكوماتها واتجاه اقتصادها ومصيرها الاجتماعي - الثقافي.

لقد أنشأت فنزويلا عن طريق اقتصادها ومواردها البشرية هي ومن خلال اتفاقات التعاون الثنائي التي تم

إن نموذج النمو الاقتصادي العالمي المقرون بتوزيع ارتدادي للدخل بين البلدان زاد من تفاقم التفاوت العميق القائم أصلاً بين البلدان وفي داخلها. فاستمرار المديونية الخارجية ما زال يلحق الأذى بالاقتصادات وبالشؤون المالية لبلدان الجنوب، معمقاً انعدام المساواة في توزيع الدخل. وقد أثار ذلك عواقب خطيرة لا يمكن تذليلها أمام التنمية البشرية لأفقر بلدان العالم، تفضي إلى كارثة إنسانية شاملة. وعلى سبيل الاستطراد ارتفع التدفق الصافي لرأس المال من البلدان المدينة إلى البلدان الدائنة ارتفاعاً أُسياً، فساهم في تمويل السياسة الاستهلاكية والضمان الاجتماعي والرخاء في البلدان الدائنة.

وعلى الرغم من كل تلك المسائل، التي درسها وناقشها العديد من الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، فإن الرد الوحيد من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان التأكد من أن البلدان الفقيرة تسدد ديونها مع تجاهل تأثير تلك السياسات على سكان تلك البلدان. إن مشكلة الديون الخارجية يجب أن تعالج بطريقة تكفل قدرة المجتمعات المتضررة على البقاء عن طريق التشجيع على نجاح مشاريعها وخططها الإنمائية.

إن مسألة الديون الخارجية، بصرف النظر عن أهميتها، تم التقليل من شأنها في المناقشة الدولية وفي مؤتمرات القمة والاجتماعات الدولية. ولا تجري سوى مناقشات سفسطائية عن صعوبات البلدان النامية التي سببتها الديون غير القابلة للدفع والتي لا يمكن تحملها والتي تستحق الشجب أخلاقياً والتي تعرقل تحقيق تلك البلدان الاكتفاء الذاتي الاجتماعي والاقتصادي.

في شتى مندييات الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الجنوب الأخير الذي عقد في الدوحة، أيدت فنزويلا ودعمت مبدأ أن يكون لكل بلد حق سيادي في تقرير

الأجل وكذلك للسياقات الهيكلية، مثل الصندوق الإنساني الدولي.

كل هذا يبرهن على أن الإرادة السياسية للتقدم نحو القضاء على الفقر يجب أن تتجلى في روح حقيقية من التضامن والرفق والحس السليم، معتبرة مصالح فقراء العالم نقطة الانطلاق والوصول. ومن دون ذلك، لا يمكن لأي توافق في الآراء أن يوصلنا إلى حيثما نبتغي.

الرئيس بالنيابة: أعطي ممثل فيجي الكلمة.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): فيجي، بصفتها أمة جزرية صغيرة نامية، عرفت تنمية شعبها باعتبارها مسؤوليتها الوطنية الأولية. ورغم القيود والتحديات التي تواجهها في قدراتها، بما في ذلك أوجه النقص الهيكلية والمؤسساتية، بدأنا نتقدم ببطء، ولكن بالتأكيد بصورة مطردة، في السعي إلى تحسين ذلك الهدف، وتمكناً أيضاً من التغلب على أمواج التحديات العديدة التي جلبتها لنا القوى العالمية باسم التحرر والعدالة. وإن الكفاح في سبيل تجنب الغرق تحت تلك الأمواج والحفاظ على القدرة على التنافس في هذا العالم كفاح يثبط الهمم.

إننا نشعر بالامتنان لمستوى الانشغال في ما يتعلق بانعدام المساواة والتفاوت القائم بين البلدان المتقدمة النمو وشركائها من البلدان النامية، والحاجة إلى معالجتهما. وإننا نشي على الدعوة إلى إقامة شراكات فعالة وحقيقية بين الجانبين تحظى بدعم المؤسسات المتعددة الأطراف المالية الدولية. فضلاً عن ذلك، يجب على الشركاء المتقدمي النمو أن يضعوا استجابات بمستويات متناسبة نحو الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بتنفيذها. ومن الأمثلة على ذلك التنفيذ والمتابعة التامان والفعالان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان الألفية وتوافق آراء مونتريري.

التوصل إليها مع الأشقاء من الدول والشعوب، مجموعة من الآليات مصممة لكفالة بلوغ أهداف ملموسة، وقامت بتنفيذ برامج محددة لشتى المهام والمشاريع المعلنة في أحدث تقرير قطري عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتظهر التنبؤات الإحصائية أن فترولا ستبلغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥.

في الحملة ضد الفقر، تبين مؤشرانا الاقتصادية تحسناً في العمر المتوقع، الذي ارتفع من ٧٢،١٨ سنة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٣،١٨ سنة في عام ٢٠٠٤. وانخفضت معدلات وفيات الرضع من ١٨،٥ لكل ألف ولادة حية في عام ١٩٩٩ إلى ١٦،٨ في عام ٢٠٠٤. وارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس من ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٤؛ وعاد ٢،٩ مليون طالب إلى المدرسة من خلال بعثات روبنسن الأولى وروبينسن الثانية وريفاس وسوكري.

في عام ٢٠٠٣ بدأنا بحملة نحو الأمية من خلال بعثة روبنسن، بتعليم ٣٧٠ ٠٠٠ مواطن من الذكور والإناث القراءة بين ٢٠٠٣ وشباط/فبراير ٢٠٠٥، مما مكن الرئيس شافيز والشعب من الإعلان أن فترولا ستصبح متعلمة ١٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٥.

وينص دستورنا على حقوق اجتماعية متدرجة لا رجعة فيها، وقد تم على وجه السرعة وضع وتنفيذ برامج إنمائية تحصل بموجبها الأعمال الصغيرة والترتبات التعاونية والتدريب التقني والتنمية المحلية على التمويل والمساعدة الاجتماعية والتنسيق والتنظيم المثرين لزيادة فرص العمل. وقد اقترح بلدنا، متسلحاً بالسياسات الكفيلة بتعبئة الموارد الوطنية، مصادر مبتكرة للتمويل من أجل التنمية، في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية قصيرة

ويجب على السياسات والترتيبات أن تستجيب لتوقعات البلدان النامية في ضوء العديد من الفوائد المترتبة عن التحويلات المالية على بلدانها. لذلك فإن الحاجة إلى توجيهات واضحة من هذا المنتدى إلى مؤتمر القمة والحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦ تعد حاسمة بالفعل.

وفيحيي تحدد هويتها بخصوصية وضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وبالتحديات التي تواجه تلك الدول. إن الكوارث الطبيعية التي عصفت بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقاليمها في الماضي القريب تشهد على تلك الحقيقة، فقد كشفت ضعفها وهشاشتها. إننا نلتمس تقديم المساعدة التقنية والمالية المناسبة لكفالة فعالية التنفيذ الفعال والنام لإستراتيجية موريشيوس. ونسترعي الانتباه إلى الافتقار الظاهر في التركيز تجاه البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ التي لديها هي أيضا حاجة ماسة إلى المساعدة لكن يتعين عليها أن تنتظر لأن بلدانا أخرى يجري انتشالها بما يتناسب مع الأولويات المتفق عليها.

ختاما، تعتقد فيحيي أنه يوجد بالفعل ما يكفي من حسن النية فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق التقدم في تمويل التنمية. وقد آن أوان أن نفي، بالأموال، بعودنا وأن نقرن أقوالنا بالأفعال.

الرئيس بالنيابة: أعطي ممثل هولندا الكلمة.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأقتصر في بياني على بضع نقاط رئيسية إضافية.

أود بادئ ذي بدء أن أتناول مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية. لقد أنفقت هولندا ما يربو على ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية لما يربو

ونرحب بكل جهد لتقديم المنح الإنمائية الأساسية من خلال وسائل مشاهجة لبرنامج العمل ضد الفقر الذي يبادر به لولا، رئيس جمهورية البرازيل؛ ورسوم التضامن الدولي المفروضة على تذاكر السفر الجوي التي ناقشتها فرنسا والبرازيل وشيلي وألمانيا؛ ومبادرة "الأرباح السريعة" للأمم العام؛ وغيرها لإكمال التسهيلات الحالية. ونشيد أيضا بالمبادرات التي استهلها شركاء البلدان النامية، مثل مبادرة صندوق تنمية الجنوب التي طرحتها قطر وأيدتها الهند والصين. إلا أننا نود أن نكرر أن جميع مصادر التمويل المبتكرة تلك ليست سوى مصادر إضافية للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما هو متفق عليه في توافق آراء مونتريري.

تسم التجارة والنمو الاقتصادي بأهمية كبيرة لفيحيي. ويشكل النظام التجاري العادل والمفتوح والمنصف، المكمل بمعونة مناسبة وجيدة، محركا قويا لعجلة النمو الاقتصادي. ولئن كانت التوصية بإكمال جولة الدوحة للمناقشات المتعددة الأطراف والوفاء بوعدنا الإنمائي قد لقيت الثناء، فإن اهتمام فيحيي لا يزال مركزا على نتيجتها، ويحدونا الأمل أن تكون لصالح البلدان النامية والاقتصادات الصغيرة. وتواصل فيحيي، شأنها شأن الآخرين، الدعوة إلى تعزيز وصول المنتجات إلى الأسواق والقيام، على جانب الإمدادات، بتقوية الإمكانيات والقدرة الإنتاجية في البلدان النامية لتقوية قدرة التصدير التنافسية وبناء القدرات للتغلب على التحديات التي تواجه الاتجار الناشئة من تحرير التجارة. وينبغي لمؤتمر القمة أن يعالج أيضا التشوه التجاري من خلال الإعانات، التي تمارس عادة في البلدان المتقدمة النمو. خلاصة القول، إن البلدان النامية بحاجة إلى دعم مالي وحيز في السياسة العامة لرفع قطاع التصدير والاقتصادات الشعبية لديها من حالة الركود وتمكينها من أن تصبح تنافسية.

وتعد مسألة الهجرة، التي تتصل بشكل مباشر بالعمالة، حيوية لإحياء الاقتصادات الصغيرة وديمومتها.

تحقيق ذلك، سيتعين علينا أن نستخدم على نحو كامل مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

لكن الإصلاح ينبغي ألا يتوقف عند ذلك الحد. ولكي تحافظ الأمم المتحدة على أهميتها وقدرتها على تنفيذ ولايتها، تقوم الحاجة إلى إجراء إصلاحات جذرية إضافية. ومن شأن ذلك أن يتضمن قدرا أكبر من التبسيط؛ واتفقا واضحا مع البنك الدولي والصناديق العالمية والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى بشأن تقسيم معقول للعمل؛ وتمويلا أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر. ونؤيد نداء الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) لترشيد الأمم المتحدة وتوزيع عملها على كيانات تدار بقدر أكبر من الصرامة. ونؤيد أيضاً اقتراحه بأن يستكشف المجلس الاقتصادي والاجتماعي إمكانية التمويل المتفاوض عليه على أساس برامج مدمجة لوكالاته التشغيلية.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الخدمات المالية، بما في ذلك التمويل الصغير. إن التمويل الصغير ينطوي على إمكانيات هائلة بوصفه وسيلة لتخفيض مستوى الفقر والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتساعد السنة الدولية للاتمانات الصغيرة على إبراز تلك الإمكانيات. وهناك حاجة لمتابعة قوية لتحقيق استدامة ما تم إنجازه. وينبغي أن نرصد التقدم في ذلك المجال على نحو منظم بقدر أكبر. ويمكن أن تكرر نشرة البنك الدولي المعنونة "Doing Business" عددا مستقلا القضايا الإنمائية في القطاع المالي، بما في ذلك تقارير مالية موجزة، وأيضاً توصيات ملموسة وأفضل الممارسات. ويمكن للخطط الوطنية للاتمان الصغير أن تساعد الحكومات على تنفيذ تلك التوصيات. ويمكن أن تساعد فرقة عمل رفيعة المستوى تحت رعاية الأمين العام أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استدامة الجهود المبذولة على الصعيد الدولي عن طريق تقديم المشورة

على ٣٠ عاما. ولذلك فنحن مسرورون على نحو خاص بقرار الاتحاد الأوروبي زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة منه وفقا لأهداف محددة وجدول زمني للسنوات المقبلة. لكن ذلك لا يكفي. فمن أجل تعزيز استدامة تمويل التنمية والقدرة على التنبؤ بها، ينبغي أيضا زيادة إسهامات الدول المانحة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومؤخرا، أعلنت قطر أنها سترفع مستوى المساعدة المقدمة منها إلى البلدان الأقل نمواً إلى ٠,١٥ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المقبلة. وإننا نشيد بذلك القرار المهم. ونتوقع من البلدان المانحة الأخرى والبلدان المانحة المحتملة، بما فيها البلدان المنتجة للنفط والبلدان ذات الاقتصادات البازغة، أن تقتدي بتلك القدوة الحسنة.

ثانياً، نركز على أن تخفيف الديون يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في تحرير الموارد التي ينبغي أن تستخدم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وننادي باتخاذ تدابير إضافية لتوفير تخفيف ديون شامل ومستدام. ونرحب بالتأييد الذي أعرب عنه وزراء مالية مجموعة الدول الثماني لإلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة من الالتزامات غير المدفوعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. لكن تخفيف الديون يجب أن يتحقق من دون تقليل الموارد المتاحة للبلدان النامية الأخرى ومن دون الإضرار بالقدرة المالية الطويلة الأجل للمؤسسات المالية الدولية.

لقد قطع الاتحاد الأوروبي على نفسه التزاما راسخا بتنفيذ إعلان منتدى باريس الرفيع المستوى المعني بالتنسيق، ونتوقع من الأمم المتحدة أن تحذو حذونا. ونؤيد الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتنسيق وجودها في بلد ما بفريق واحد تابع للأمم المتحدة وبرنامج واحد للأمم المتحدة تحت قيادة منسق مقيم مفوض كامل الصلاحيات. ومن أجل

وفلسطين هي أحد المتلقين الرئيسيين للمعونة الدولية، وقد بدأت، بمساعدة المجتمع الدولي، بتنفيذ إصلاحات كبيرة على جميع الصعد في المجتمع الفلسطيني، يدفعها أساسا الطلب الداخلي من الشعب الفلسطيني. وخلال الثلاث سنوات الماضية، اتخذت فلسطين خطوات كبيرة صوب الإصلاح الاقتصادي والسياسي. وكان الهدف الأساسي واضحاً: كفالة أن نبني على أساس راسخ لبنات بناء نظام مالي عام يتسم بالشفافية والانفتاح. وكان الهدف الأعرض لبرنامج الإصلاح أن ينظر إليه شعبنا على أنه جزء لا يتجزأ من جهود جادة لأن نقدم له نظام حكم يرقى إلى أعلى المستويات الدولية - نظام ينبغي أن يتوفر لشعبنا، شأنه في ذلك شأن الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم، بوصفه حقاً مطلقاً. وتتوجت تلك الإصلاحات بالانتخابات الديمقراطية الرئاسية والبلدية. وستليها بعد قليل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الانتخابات التشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة من الإصلاحات المالية تم سنّها أثبتت حتى الآن قدرة الحكومة الفلسطينية على إدارة مواردها بكفاءة وعلى أن تضع وتنفذ وتطبق سياسات وتنظيمات سليمة على نحو شفاف. وقد أشاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بها ووصفها على أنها الأفضل في المنطقة.

مع ذلك، وعلى الرغم من الإصلاحات والدعم الكبير من المانحين، فإن الحالة الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني تظل قائمة. وسياسات الاحتلال الإسرائيلي مثل أعمال الإغلاق ومواصلة بناء المستوطنات غير القانونية والجدار العازل عرقلت بشدة إمكانية أي تنمية اقتصادية ملموسة. ومثلما أوضحت دراسة حديثة للبنك الدولي، ضاعف المانحون أثناء الانتفاضة من مدفوعاتهم السنوية لكي تصل إلى ما يقرب من بليون دولار سنوياً - أكثر من ٣٠٠ دولار للفرد سنوياً. ومع ذلك تقلصت في الوقت نفسه الدخول الشخصية الفلسطينية بالأسعار الحقيقية بنسبة تقرب

بشأن الائتمان الصغير والمناداة به بوصفه إسهاماً كبيراً في تخفيض مستوى الفقر.

أخيراً، ينبغي جعل رصد تنفيذ نتائج مونتيري ملموساً بقدر أكبر. فالحوارات الرفيعة المستوى عن التمويل من أجل التنمية وأيضاً الاجتماعات السنوية بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن تتحسن في ما يتعلق بالتركيز والالتزام. ولذلك نود أن نصلح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يصبح هيئة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف الثامن، بأسلوب استعراض الأقران. وعلى هذا النحو، يمكن لاستعراض التمويل من أجل التنمية، بوصفه المكمل المالي للأهداف الإنمائية للألفية، أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من وظيفة الرصد التي يؤديها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لرئيس الوفد

المراقب عن فلسطين، السيد جهاد الوزير.

السيد الوزير (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن

دواعي سروري أن أحاطب الجمعية اليوم بشأن مسألة هامة لنا جميعاً. وفي هذا الصدد، نؤيد البيان الذي أدلى به وزير خارجية جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تشهد الأخبار اليومية على أن منطقة الشرق الأوسط تظل منطقة زاحرة بالاضطرابات ولكنها شديدة الأهمية من الناحية الجغرافية - السياسية. وكثيراً ما يشار إلى الحالة السياسية المتقلبة هناك على أنها العامل الرئيسي الذي يمكن أن يفسر الأداء الاقتصادي الضعيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضعف اندماجها بالاقتصاد العالمي. ومؤخراً، أخذ البعض يحاجج بأن الافتقار إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي سبب رئيسي لضعف الأداء الاقتصادي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): بالنسبة إلى الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه من البرلمانات، هناك قضيتان واسعتا النطاق تشكلان أساس مناقشة اليوم، بعد ثلاث سنوات من توافق آراء مونتيري. تتعلق القضية الأولى المعنية بالبلدان المتقدمة النمو بتوليد واستدامة الإرادة السياسية - بانتظام ولفترة زمنية طويلة - بغية تكريس موارد إضافية للتنمية الدولية. ونرى، أن ذلك هو لب المشكلة، والسبب الرئيسي في تأخر البلدان المانحة في الوفاء بالتزاماتها. ولكي يتمكن صناع القرار في تلك البلدان من الالتزام على نحو كامل ومن دون تحفظ بقضية التنمية في الأوقات العجاف والسكان اقتصاديا، يجب أن يقتنعوا بأن ذلك هو الشيء الصحيح الواجب عمله، ويجب أن يعلموا أن شعوبهم تؤيدهم.

وهنا يكون دور البرلمانات الوطنية رئيسيا. فبناء على نتائج المسح البرلماني الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي مؤخرا، شهدت السنوات القليلة الماضية عددا كبيرا من العمليات البرلمانية الجديدة في العديد من البرلمانات، وخاصة في البلدان المانحة، مما يشير إلى انخراط وتفكير برلماني مباشر بقدر أكبر في مجال سياسة التنمية والتمويل. وفي العديد من البلدان المعنية، شكلت لجان برلمانية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ويزداد أكثر فأكثر عدد البرلمانيين الذين يسافرون إلى البلدان النامية ليروا بأنفسهم كيف يجري تنفيذ المساعدة الإنمائية والبرامج الأخرى.

وتُظهر هذه الدلالات وغيرها وعيا سياسيا متزايدا داخل البلدان الصناعية باحتياجات العالم النامي. ويبدو أن هناك وعيا متزايدا بين البرلمانيين ودوائرهم الانتخابية باحتياجات العالم النامي. ولكن يجب أن نتوخى الحذر بحيث لا نفقد ذلك الزخم. وسيكون دور البرلمان حيويا في السنوات القليلة القادمة لكي تظل لتمويل التنمية أولوية عالية في جدول الأعمال الداخلي من خلال عمليات منتظمة

من ٤٠ في المائة. وتلك صورة واضحة تشهد على مدى طغيان سياسات الاحتلال الإسرائيلي على مزايا المساعدة الإضافية من المانحين. وما لم يتم إلغاء سياسات ورفع قيود الاحتلال الإسرائيلي، وما لم تبذل جهود جادة لإنهاء الاحتلال فإن المساعدة التي يقدمها المانحون لن تيسر بلوغ الغايات المنشودة من الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين.

إن السلام والرخاء والأمن من ناحية، والحكم الرشيد وتخفيض مستوى الفقر من ناحية أخرى ترتبط بعضها ببعض على نحو لا ينفصم. ومثلما يبين تقرير الأمين العام، هناك حاجة إلى نهج شامل للتنمية، مثلما اتفق عليه في توافق آراء مونتيري. وفي الشرق الأوسط، يتعين اتخاذ إجراء مواز - تصاحبه عملية سلام موثوق بها وذات مصداقية - في مجالات التحرير الاقتصادي والتجارة والأسواق المالية ونظم أسعار الصرف والأطر التنظيمية وحقوق الملكية. ونحن في فلسطين نؤمن بأن النمو الذي يقوده القطاع الخاص هو الأداة الرئيسية للانتعاش الاقتصادي الفلسطيني، ولكي ينجح القطاع الخاص، فهو يتطلب كلا من بيئة سياسية مستقرة وأمنة تسمح بالوصول غير المعاق إلى الأسواق الإقليمية والدولية وبيئة داخلية تتسم بالشفافية والحكم الرشيد.

ومع ذلك، مثلما هو الحال في جميع أنحاء العالم، فمن دون سلام، لن يكون هناك احتمال حقيقي للتنمية، ولذلك، فالفشل في التنفيذ الكامل لخريطة طريق المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن للجميع، ستظل احتمالات تحقيق كامل إمكانات المنطقة مقيدة بشدة.

الرئيس بالنيابة: تبعا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة للمراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

سبل حلها هي زيادة الوعي البرلماني بمفاوضات التجارة الدولية.

ولكي يقود الاتحاد الدولي البرلماني الطريق صوب تحقيق ذلك الهدف، ظل ينظم طوال السنوات القليلة الماضية، بالتعاون مع البرلمان الأوروبي، مؤتمرا برلمانيا عن منظمة التجارة العالمية. ونعتقد أن هذه العملية تؤدي إلى فهم أفضل للمفاوضات التجارية بين البرلمانيين في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ولذلك فهي نوع من "المعونة التجارية" لبناء القدرات خاصة في البلدان النامية، لكي ينخرط البرلمانيون في المناقشة عن التجارة التي تعزى بالتالي إلى الشعب. ومن خلال هذه العملية، وأيضا أثناء المناقشات والأنشطة الأخرى للاتحاد، يسعى المشرعون إلى بناء دعم أكبر بين أقرانهم للقضاء على إعانات التصدير، وإلى تخفيض كبير في الدعم الداخلي المشوه للتجارة، والوصول إلى السوق، وخاصة لأقل البلدان نموا. ونأمل أن نحرز تقدما إضافيا بشأن هذه القضايا حينما ينعقد المؤتمر البرلماني القادم في منظمة التجارة العالمية بمناسبة المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل.

ولعل أهم التطورات في التمويل من أجل التنمية منذ الحوار الرفيع المستوى عام ٢٠٠٣ هو الإدراك المتزايد لإمكانية أن تسهم الموارد الابتكارية إسهاما تكميليا كبيرا في الحزمة الشاملة لتمويل البلدان النامية. والاقتراحات التي كانت تعتبر غير واقعية أصبحت الآن أساسية. ومن أجل المساعدة على توفير انطباع عن وجهة نظر البرلمانيين إزاء هذه الاقتراحات وتأييدهم لها، نظم الاتحاد مؤخرا، هنا في الأمم المتحدة، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية، فريقا برلمانيا لمناقشة هذه القضية. ويوجد في هذه القاعة التقرير الكامل من ذلك الحدث، ولكن اسمحو لي أن أبرز استنتاجا واحدا: وهو أنه من ضمن الاقتراحات الابتكارية قيد النظر، فإن مرفق المالية الدولية والتحويلات

وطويلة الأجل. وذلك هو السبيل الوحيد، على سبيل المثال، للعديد من الحكومات لكي تتفق على جدول زمني للمساعدة الإنمائية الرسمية بحيث يتم تحقيق هدف نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

والقضية المهمة الثانية التي نشهدها في هذه المناقشة تتعلق على نحو أكبر بالبلدان النامية، وهي قضية ذات صلة بالقدرات المتعلقة بالحكم السديد. ويشير نفس المسح الذي ذكرته في وقت سابق إلى أنه، على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد كبير من البلدان النامية التي تحتاج فيها عمليات صنع القرار إلى تعزيز، وخاصة على الصعيد البرلماني.

ويحث تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" البلدان النامية التي تعاني من فقر مدقع على أن تعتمد استراتيجيات وطنية، بحلول عام ٢٠٠٦، وتبدأ بتنفيذها، لكي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتفق ذلك إلى حد بعيد مع ما جاء في العديد من القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الماضية. ولكن لنتذكر أن تلك الاستراتيجيات لن تكون فعالة ودائمة إلا إذا امتلكتها هذه البلدان تماما. ويجب ألا تنطوي الملكية على قرارات الحكومة فحسب، ولكن أيضا على المشاورات والمناقشة والتدقيق البرلماني. ولذلك، فإن بناء قدرات برلمانية يجب أن يظل أولوية في البلدان النامية، وخاصة البلدان المتضررة من الحروب أو النزاعات الأهلية في السنوات الأخيرة.

إن الاتحاد البرلماني الدولي ملتزم بالديمقراطية ليس على الصعيد الوطني فحسب، ولكن أيضا على الصعيد الدولي. وبالنسبة للعديد من البرلمانات، يظل النظام الدولي للتجارة غير منصف أساسا، ويؤدي إلى فقدان البلدان النامية سنويا لعائدات ببلاتين الدولارات. ومرة أخرى، فإن المشكلة سياسية قبل أن تكون اقتصادية. ونرى أن إحدى

مساعدة لحكوماتها - سواء كانت مانحة أو متلقية - برامج وأنشطة أساسية تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكثيرا ما يتم إنجاز ذلك العمل على نحو أكثر فعالية بتقديم تبرعات أساسها المجتمع المحلي للتأهب والاستجابة لحالات الكوارث وتقديم الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية ونشر القيم الإنسانية، فضلا عن التنمية الطويلة الأجل.

وظل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر منذ سنوات عديدة يشجع ويعمل على أساس الإيمان بأن الأنشطة الإنسانية لا تنفصل وينبغي ألا تنفصل عن أنشطة التنمية، وأنها تشكل، في الواقع، صلات متكاملة في متوالية لتقديم الدعم للسكان الضعفاء. واعترافا بذلك، حولنا تركيزنا من أنشطة الإغاثة إلى ضرب توازن بين أعمال الإغاثة والأنشطة الإنمائية. واستثمرنا موارد بشرية ومادية في بناء متين للقدرات المحلية، بما يضمن أن يغرس العمل الذي بدأ بوصفه عملية للإغاثة بذور التنمية المستدامة.

وتعتبر حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر قبول الحكومات والمناخين للدعم المالي لهذه المتوالية أمرا أساسيا لبلوغ أهداف الحركة بالذات وإسهاما في بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية على حد سواء. ويربط الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر العمل الإنساني بالعمل الدولي، من خلال جمع الأموال عن طريق أعضائه الوطنيين داخل بلدانهم، ودوليا، من خلال أمانة الاتحاد في جنيف. ويناشد الاتحاد كل عام تقديم التمويل الطويل الأجل للتنمية ويوجه نداءات عاجلة في حالات الكوارث الإنسانية. وتغطي تلك النداءات مجموعة من التحديات التي أحسنت صياغتها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وهي: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والملاريا؛ والسل؛ والتأهب لحالات الكوارث؛ وتخفيف المخاطر بالنسبة للكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور على حد سواء، مثل زلزال المحيط الهندي

هما الأكثر احتمالا أن يحصلوا على التأييد السياسي المطلوب على المستوى التشريعي في الوقت الملائم للتأثير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأخيرا، هناك استنتاج آخر من ذلك الفريق البرلماني أود أن أذكره هنا: أنه لا يزال هناك طريق طويل أمام الاقتراحات الابتكارية لكي تفهمها البرلمانات وتناقشها على نحو كامل. فالذي ناقشه هنا في الأمم المتحدة وفي مؤسسات دولية أخرى معنية بهذه القضية يواجه مشاكل في الوصول إلى البرلمانات الوطنية. وهذا دليل إضافي لنا على الحاجة إلى إشراك البرلمانات في التمويل من أجل العملية التنموية.

ويؤمن الاتحاد إيمانا شديدا بأن فرص النجاح في تنفيذ توافق آراء مونتريري، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تزداد بقدر كبير عن طريق تعبئة الإرادة السياسية وزيادة الوعي بين البرلمانيين. وتتطلع إلى العمل مع الجمعية لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة: تبعا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩

المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطى الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد لوغان (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب

الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): لقد حدد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في دورة عام ١٩٩٩ للجمعية العامة أهدافه للجزء الأول من الألفية. وهي واردة في استراتيجيتنا لعام ٢٠١٠، وتعتبر إلى حد كبير عن العديد من تطلعاتنا الواردة في إعلان الألفية وفي أهداف التنمية المصاحبة له.

ينفذ ما إجماليه ١٨١ جمعية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم، بوصفها جمعيات

وأمواج تسونامي وانعدام الأمن الغذائي والجفاف والتحركات السكانية في أفريقيا.

وما زلنا نناشد الحكومات أن تقدم الدعم وتقيم الشراكات مع جمعياتها الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في كلا الميدانين الإنساني والإنمائي، بغية توطيد تخفيف المخاطر والتأهب لحالات الكوارث بوصفهما وسيلة لضمان مقاومة أفضل للكوارث والأمراض. وسيسهم ذلك على نحو مباشر في الانتعاش ويمكن المجتمعات من المشاركة في التنمية بكرامة. ونؤمن إيماناً جازماً بأن العنصر الجوهري للتنمية المستدامة هو مشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات هذه المجتمعات ولرغباتها.

إننا نصر عماما بعد عام، وكارثة بعد كارثة، على أن التمويل السليم ينبغي أن ينطبق على جميع تدابير التأهب لحالات الكوارث فيما بين الانتعاش والتنمية. وما كارثة زلزال المحيط الهندي وأمواج تسونامي سوى آخر تذكرة - وإن كانت الأكثر درامية - بأنه كان في وسعنا أن نتفادى الخسائر البشرية المفجعة والمعاناة عن طريق استثمار المزيد في التأهب لحالات الكوارث والتدابير الوقائية المتقدمة. ونتيجة لتوفير الملايين من الدولارات من التأهب لحالات الكوارث، فإننا الآن نفق البلايين لتخفيف الأضرار التي ربما خلّاف ذلك كان يمكن منعها. ويشكل التأهب لحالات الكوارث وتخفيف مخاطرها جزءاً لا يتجزأ من الخطط الوطنية للتنمية وهما جديران بشكل كامل بتقديم دعم مالي مماثل كثيراً ما يقدم خلال حالات الطوارئ المفاجئة الظهور.

إن استجابة الجمهور العام والحكومات وقطاع المؤسسات التي لم يسبق لها مثيل لمأساة أمواج تسونامي تظهر أن الإرادة متوفرة وأنها وصلنا إلى نقطة تحول في كيفية التصدي لأحداث من هذا القبيل. ونحظى الآن بفرصة

لعكس الممارسة القديمة للتصرف بعد وقوع الكارثة. ومن الاستجابات لأكثر الكوارث والتحديات الإنسانية الرئيسية الـ ٢٥ التي وقعت مؤخراً، لم تمول تمويلاً جيداً سوى الكارثة الوحيدة المتصلة بزلزال المحيط الهندي وأمواج تسونامي. وبوسعنا أن ننجز المزيد من العمل للكوارث الإنسانية الأخرى الـ ٢٤ المنسية التي لم تحصل على مستوى مماثل من الاهتمام.

إن تمويل ونشر ثقافة للوقاية لن يؤدي إلى تحسن رئيسي في حياة الملايين فحسب، بل سيوفر فرصة فريدة لربط الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل وتوحيدهما على نحو فعال.

إن النية المعلنة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي تبرير الثقة والمسؤولية اللتين منحتا للاتحاد من خلال تقديم ذلك التمويل للإسهام في تلك الدينامية والتصدي للبلاء الأساسي، الفقر.

الرئيس بالنيابة: وفقاً للقرار ٣/٣١ المتخذ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أعطي الكلمة الآن لمراقب الأمانة العامة للكمونولث.

السيد كوما راسوامي (الأمانة العامة للكمونولث)
(تكلم بالانكليزية): الفرصة قائمة لإحداث تأثير تطوري على المسعى الرامي إلى مكافحة الفقر في جميع أرجاء العالم. وفرص كهذه كانت نادرة في التاريخ البشري. وحينما يجتمع قادة مجموعة الثماني، في غلين إيغلز، فإنهم سيحظون بفرصة للاستفادة من الزخم الحالي والظروف المباشرة لتوفير القيادة التي يطلبها منهم الملايين في جميع أرجاء العالم. ولا يمكن للمرء أن يتذكر وقتاً توفر فيه مثل ذلك الفيض من الرأي العام الداعم للتنمية لصالح الفقراء.

وأُسفر الاجتماع الأخير لوزراء مالية مجموعة الثماني عن نتائج إيجابية جداً، خاصة بشأن تلك المسألة. وكنا نحن

الدوحة بغية تحقيق البعد الإنمائي الذي أقنع البلدان النامية بدعم الجولة الجديدة. وهناك حجة قوية لما وصفه المدير التنفيذي المنتخب لمنظمة التجارة العالمية، باسكال لامي، حينما كان يتولى منصب المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي، بأنها جولة حرة لمجموعة التسعين.

ومن المهم أيضا أن تكفل الترتيبات التفضيلية الجديدة للبلدان الأقل نمواً، مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء فيما عدا الأسلحة"، وقانون الولايات المتحدة "لفرص النمو في أفريقيا"، بلوغ أهدافها المنشودة بالتصدي للمشاكل المتصلة بقواعد المنشأ ومعايير الإصحاح والصحة النباتية. كما لا بد أن تضمن جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية أن المعاملة الخاصة والتفضيلية تراعي مراعاة كاملة القيود الخاصة بجانب الطلب التي تواجهها البلدان النامية والحاجة إلى تخفيف التكاليف الاجتماعية لعمليات التكيف. ولن نشهد إحراز النتائج المنشودة من جولة الدوحة حتى يتم تنسيق أكبر للسياسيات العامة للتجارة والمعونة.

كما يجب أن تولى أعلى أولوية لمساعدة البلدان النامية على تعزيز استجابتها فيما يتعلق بالعرض. وتلك البلدان بحاجة إلى تطوير قدرات أكبر على إنتاج سلع وخدمات قادرة على المنافسة دولياً. وذلك يقتضي أن تحسن تلك البلدان أدائها في مجال الاستثمار. ومن الضروري أن تطور أدوات لتقاسم المخاطر بغية تشجيع الاستثمارات في أسواقها الناشئة. وذلك أمر هام على نحو خاص لتطوير البنية التحتية.

وأصبح من الواضح الآن أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق بدون مضاعفة المعونة. ونحن بحاجة إلى تقديم المزيد، والأفضل، من المعونة. وجدير بالدعم المبكر وبالتنفيذ الاقتراح الذي قدمه وزير المالية في المملكة المتحدة، غوردون براون، بإنشاء مرفق تمويل دولي،

في الكمنولث مسرورين على نحو خاص لأن عددا من المسائل التي ظللنا ندافع عنها خلال عقد حظيت بتأييد وزراء المالية في أقوى البلدان في العالم. ويحدونا الأمل أن تبني مجموعة الثماني على ذلك في غلين إيغلز وأن تركز تقدما بشأن جدول الأعمال وبشكل هام في مجالات التجارة والمعونة وتغير المناخ.

من المهم أن يتم اتخاذ إجراء عاجل في أفريقيا، على وجه الخصوص. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضاعف تقريبا عدد الذين يعانون من الفقر المدقع من ١٦٤ مليون شخص في عام ١٩٨١ إلى ٣١٣ مليوناً في عام ٢٠٠١. وذلك المستوى من الحرمان غير معقول في العالم اليوم، حيث من الواضح أننا نخطئ بالمعرفة والوسائل لنجعل الفقر شيئاً من الماضي. وظل العنصر المفقود هو الإرادة السياسية. وسيقتضي عكس التجارة المتدهورة في أفريقيا بلوغ معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، يتم نقل فوائدها إلى الفقراء من خلال خلق أسباب معيشة مستدامة.

ومن الجوهر لنجاح النمو في سياسات التوظيف في أفريقيا وغيرها من الأماكن أن يتوفر التزام من جميع المعنيين بمفهوم الشراكة الحقيقية. ولا بد من رسم السياسات بشكل تعاوني، مع دعمها النشط من جميع أصحاب المصلحة وملكيته من جميع الذين حددوا بوصفهم المستفيدين الأساسيين. وينبغي لأفريقيا ولقاداتها أن يقودوا تحول آفاق تلك القارة. وتوفر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتوافق آراء مونتيري خريطة الطريق، وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية الأهداف.

وتشكل زيادة فرص التجارة أقوى الوسائل لمكافحة الفقر العالمي. والتحدي الأهم للبلدان الغنية هو وقف الدمار الاقتصادي الواقع على الفقراء من خلال النظام التجاري العالمي. ونحن بحاجة إلى طموح أكبر في جولة مفاوضات

لمعالجة الصدمات يمّول من خلال المنح ويعمل لصالح البلدان المنخفضة الدخل التي يعتمد اقتصادها على السلع الأساسية.

وأخيراً، فإنه يمكن تحسين فعالية ومصادقية هيكل الإدارة في مؤسسات بریتون وودز من خلال جعله أكثر اتساقاً مع المبادئ الديمقراطية.

الرئيس بالنيابة: وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية.

السيد جاكسون (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية) (تكلم بالانكليزية): يرحب الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية بالفرصة لمخاطبة هذا الحوار الرفيع المستوى والإسهام في مداولات الجمعية العامة.

وبينما يوافق الاتحاد على الكثير من النتائج الواردة في أوراق المعلومات الأساسية لهذا الحوار، يقلقنا أنه ليست هناك إشارة تذكر إلى حالة الاستثمارات البيئية. ونود أن نؤكد مرة أخرى على رسالتنا ومؤداهما أن الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة ولا يمكن تحقيقها بشكل منفصل؛ كما أنه لا يمكن تحقيق تلك الأهداف الواحد تلو الآخر. فالاستثمار في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلق بالاستدامة البيئية يسهم في تحقيق بقية تلك الأهداف، بينما يؤدي الإخفاق في الاستثمار في ذلك الهدف بشكل كاف، من خلال تردي الخدمات الأساسية للنظم الإيكولوجية، إلى تقويض قدرتنا على تحقيق بقية الأهداف.

والنتائج التي خلص إليها تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية مؤخراً تؤكد على أهمية خدمات النظم الإيكولوجية لرفاه الإنسان وعلى قيمتها. وهي توثق لتردي حوالي ٦٠ في المائة من النظم الإيكولوجية القائمة على ظهر الكوكب أو لكون إدارتها تتم بشكل غير مستدام. وعليه،

وغيره من الأدوات، مثل الاقتراحين البرازيلي والفرنسي. ولا بد أيضاً من اتخاذ إجراءات منسقة بشأن مؤشرات التقدم المتفق عليها في منتدى باريس الرفيع المستوى المعني بتنسيق المعونة.

إن عرض تخفيف بنسبة ١٠٠ في المائة للديون المتعددة الأطراف لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة الإكمال عرض مشجع جداً. والحجة قوية أيضاً لإدراج الديون المحلية في الإطار الجديد للاستدامة إذ أن التمييز بين الديون المحلية والخارجية يصبح لا طائل من ورائه في سياق الآفاق الإنمائية لبلد ما، وخاصة قدرات هذا البلد على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

والدول الصغيرة تشكل مكوناً هاماً في الكومنولث. وهناك دليل واضح على تعرض تلك الاقتصادات للتهميش مع تقدم العولمة. كما تضاعف نصيبها من التجارة والاستثمارات العالمية. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه البلدان يقع ضمن الفئة متوسطة الدخل، فإن هشاشتها والأثر المزدوج لخسارة الأفضليات التجارية وانخفاض المساعدة الرسمية للتنمية إنما يعني أنها عانت من تدني الأداء خلال السنوات الخمس الماضية. ومن الأهمية بمكان أن تعالج المشاكل الخاصة لتلك الاقتصادات في إطار جولة الدوحة والمفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الدول الآسيوية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، وهيكل المساعدات الدولية.

أما بالنسبة للمساائل المنهجية، فما زالت استجابة النظام المالي الدولي لاحتياجات البلدان الفقيرة التي لا توجد لديها فرصة للوصول إلى أسواق رأس المال غير كافية. ولا تزال السيولة المعاكسة لدورة الاقتصاد عائقاً رئيسياً لتلك الاقتصادات، الأمر الذي يعوق فرص نموها وتنميتها بشكل مستدام. وهناك مبررات قوية لإنشاء مرفق سريع الاستجابة

وبقية الأهداف الإنمائية للألفية. كما أننا ندعو إلى تصويب أوجه الخلل وتشوهات السوق من خلال مبادرات توضح تكلفة التردّي البيئي في الحسابات الوطنية، والأخذ بنظام دفع مقابل مادي لخدمات النظام الإيكولوجي، والإلغاء التدريجي للإعانات الضارة بيئياً، وإصلاح الهياكل الضريبية لتعزيز التدابير المفيدة بيئياً.

ثانياً، لا بد من تعبئة الموارد الدولية للتنمية والاستثمار المباشر الأجنبي وغير ذلك من التدفقات الخاصة. والاستثمار المباشر الأجنبي يمثل الآن أكبر مصدر للتدفقات المالية إلى البلدان النامية؛ ومع ذلك، فهو لا يصل إلا إلى حفنة من البلدان وليس إلى فقراء المناطق الريفية بالضرورة. ونحن نقدر الجهود الجارية، وإن كنا نشجع الدول على كفالة مستويات اجتماعية وبيئية عالية للاستثمارات الخاصة.

ثالثاً، لا بد من تسخير التجارة الدولية بوصفها قاطرة للتنمية. وكما ورد في أوراق المعلومات الأساسية لهذا الحوار، فإننا نشجع الدول على الموافقة على صيغة وثيقة ختامية قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية لضمان استكمال جدول أعمال الدوحة الإنمائي في عام ٢٠٠٦، كيما يسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مواصلة العمل من أجل إلغاء الإعانات المحلية التي تشوه التجارة، والتي تؤثر سلباً على البيئة. والتقرير الذي نشرته الشراكة البيئية مؤخراً قد خلص إلى أنه لو أعيد توجيه نسبة ١٠ في المائة فحسب من مبلغ ١ تريليون دولار الذي ينفق على الإعانات في مجالات الزراعة والطاقة والمياه لإنفاقها على التنمية المستدامة، يمكن مضاعفة المعونة المالية المقدمة لخفض الفقر على الفور.

رابعاً، يجب زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية. وينبغي للحكومات المانحة أن تلتزم مجدداً بتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المقبولة دولياً،

ثمّة حاجة إلى آليات تمويل إضافية وإبداعية لضمان الاستدامة طويلة الأجل لخدمات النظم الإيكولوجية التي تتوقف عليها التنمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات التي اقترحتها بعض البلدان وتنتقل إلى تقديم الدوائر المعنية بالبيئة لبعض الأفكار.

وقد خلص تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية إلى أننا إن لم نعمل من أجل التخفيف من حدة التردّي في خدمات النظم الإيكولوجية، سيتكبد المجتمع تكلفة باهظة. والتدابير المطلوبة ممكنة، شريطة أن تدعمها الإرادة السياسية والتمويل المستهدف. ويرى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية أن الاستثمار في صون التنوع البيولوجي سوف يساعد في الحفاظ على تدفق خدمات النظام الإيكولوجي، وبالتالي ستكون له عوائد آنية وطويلة الأجل بالنسبة لرفاه البشر.

وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحتاج إلى زيادة المساعدات وتحسين توجيهها إلى أهدافها. ولا بد من بذل الجهود لتعزيز فعالية تلك المساعدات، بما في ذلك من خلال تحديد أهداف ومعايير واضحة، وزيادة تملك الجنوب فيما يتعلق بتحديد أولوياته الإنمائية الخاصة، وتحسين التنسيق بين المانحين. وعليه، يرحب الاتحاد بالالتزامات الخمسين من محفل باريس الرفيع المستوى بشأن التقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المساعدة وعلى الرغم من أن إعلان باريس يؤكد على أهمية تقييم الأثر البيئي بوصفه أداة بالغة الأهمية لتنسيق المساعدة، فإن الأمر يتطلب تحديد أطر وأهداف أشمل لتفعيل الارتباط بين الاستدامة البيئية والأهداف الإنمائية الأخرى.

ورسالتنا واضحة. أولاً، فإن الاتحاد يدعو الدول إلى تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية. ولا بد لنا أن نكفل دمج الاستدامة البيئية والخطط والاستراتيجيات الوطنية القائمة في الأطر الوطنية للتخطيط للنمو وخفض حدة الفقر

الاستماع إلى أصوات سكان هذه المنطقة البالغ عددهم حوالي ٧٠٠ مليون نسمة.

أين تقف منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؟ من الواضح أن تقدماً هائلاً قد أحرز في تخفيض الفقر من حيث الدخل، ولكن هذا يقتصر على عدد قليل من البلدان. والتحدي الرئيسي يتمثل في توسيع نطاق تلك النجاحات لتمتد إلى أجزاء أخرى من المنطقة ولتشمل أهدافاً أخرى.

ويجد تقرير مشروع الألفية أنه، بالنسبة إلى ٢٠ مؤشر للأهداف الإنمائية للألفية تم تقييمها، فإن المناطق دون الإقليمية ضمن آسيا والمحيط الهادئ تسير على الطريق الصحيح للوفاء بمجرد بضعة مؤشرات. وفي جنوب آسيا، فإن التقدم إما بطيئاً أو معدوماً إزاء نسبة ٨٠ في المائة من المؤشرات. وفي شرق وجنوب شرقي آسيا، تقع نسبة ٦٠ في المائة من المؤشرات ضمن تلك الفئة، وفي آسيا الوسطى، تبلغ النسبة ٥٥ في المائة. والواضح أن أماناً مهمة رئيسية يتعين القيام بها.

إن مصرف التنمية الآسيوي، بتركيزه الوحيد على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يمكنه الإبلاغ عن الدعم وتنشيطه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. ولكن، بطبيعة الحال، لا يمكننا أن ننجز هذا العمل لوحدها. وبغية التصدي للتحديات الهائلة المقبلة، لا بد أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً على نحو وثيق في وحدة الهدف، بما في ذلك حشد وتخصيص الموارد المالية اللازمة. ولا بد من الوفاء بالاحتياجات من الموارد. ومن العسير جدا بناء برنامج موثوق به وصالح من الناحية التشغيلية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على أساس افتراض تمويل قد يتحقق أو لا يتحقق.

ويشكل النمو الاقتصادي أمراً حاسماً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بوصفه وسيلة لتخفيض الفقر المرتبط بالدخل

والالتزام باستثمار حصة أكبر بقدر متناسب من التدفقات الجديدة لتلك المساعدة من أجل تحقيق الاستدامة البيئية. ويتعين على البلدان المتلقية الالتزام بالاستخدام الفعال والملائم للمساعدة الإنمائية الرسمية.

أخيراً، ينبغي إنشاء آليات مالية إبداعية، والإقرار بإسهامات النظام الإيكولوجي في اقتصادات الأسر المعيشية والاقتصادات الوطنية، وكذلك ما يسببه التدهور البيئي من تكاليف على الاقتصاد وعلى سبل كسب القوت. وإدماج كل ذلك. ويجب الالتزام بوضع واستخدام أدوات قياس وأطر أفضل لصنع القرارات والاستثمار.

الرئيس بالنيابة: وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن مصرف التنمية الآسيوي.

السيد ساكاي (مصرف التنمية الآسيوي) (تكلم بالانكليزية): إن سنة ٢٠٠٥ هي سنة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية يضع خطة طموحة لكن عملية لتحقيق تلك الأهداف.

في أيلول/سبتمبر، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً عالمياً عن الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، سيوفر مصرف التنمية الآسيوي مدخلاً بالغ الأهمية في ذلك التقرير بشأن تنمية آسيا.

وعلى الرغم من أن المناقشة العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تميل إلى التركيز على المناطق الأقل نمواً في آسيا، يجب أن ننظر في التحدي الكبير المتمثل في تخفيض حدة الفقر في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويجدر بنا أن نذكر أنه يعيش في هذه المنطقة ثلثا فقراء العالم. ولا بد من

وستقوم حاجة إلى معونة أكبر وأكثر فعالية بغية التعجيل بالتقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بغض النظر عن الجهود الأخرى الرامية إلى حشد الموارد المحلية والتمويل من القطاعين الخاص والعام. وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك موارد صندوق التنمية الآسيوي التابع لمصرف التنمية الآسيوي، أمرا جوهريا للبلدان المنخفضة الدخل. وفي البلدان المتوسطة الدخل، ستستمر المساعدة الإنمائية تضطلع بدور هام في الوفاء بالاحتياجات الكبيرة للاستثمار في السلع العامة وغيرها من السلع وفي دعم النمو الاقتصادي لصالح الفقراء. كما أن نوعية إيصال المعونة أمر حاسم. ويدرك مصرف التنمية الآسيوي أن النوعية والفعالية الواضحتين في عملياته أمران أساسيان لحشد موارد إضافية من حملة الأسهم ولتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

وتحظى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بإمكانية هائلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك لأن سكان المنطقة لديهم إمكانيات كبيرة. ولكن الموارد الإضافية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، ستكون مطلوبة. ومصرف التنمية الآسيوي ملتزم بمساعدة البلدان في تحقيق التنمية الأسرع والأكثر استدامة وبمساعدة شعوب المنطقة على التمتع بمعايير للمعيشة أعلى وأكثر إنصافا. وسيواصل مصرف التنمية الآسيوي بذل جهوده، بوصفه عضوا مفيدا وموثوقا به في مجتمع آسيا والمحيط الهادئ والمجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة: وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤١

المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيدة ندياي (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت

بالفرنسية): من البديهي أن نشير إلى أن الوفاء ظل بطيئا بالالتزامات التي قطعت في مونتيري في ما يتعلق بتمويل

ومصدر تمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غير المرتبطة بالدخل على حد سواء. وبناء البنية التحتية المادية أمر جوهري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العديد من البلدان النامية. ويقدر أن احتياجات الاستثمار في البنية التحتية لتطوير آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تزيد على ٢٥٠ بليون دولار كل عام في الأجل المتوسط. ويتطلب تمويل الاستثمارات في البنية التحتية كلا من موارد إنمائية رسمية، بل والأكثر أهمية، موارد خاصة. ويمكن لوجود حكومة سليمة من الناحية المالية وقطاع خاص نشط وشراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص أن تضطلع بدور كبير في تحقيق تعبئة كافية للموارد وتخصيص واف للموارد من أجل التنمية. وفي ظل ظروف للسوق قادرة على المنافسة، يكون القطاع الخاص عادة أكثر كفاءة من القطاع العام في تخصيص الموارد والاستجابة لطلبات السوق وتوسيع فرص التوظيف.

وفي الواقع فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تحرز النجاح في آسيا. ولكن بغية تيسير توسيع وتعميق مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في اقتصادات المنطقة، يلزم أن تركز الحكومات تركيزا أكبر على المستثمرين الخاصين الأجانب وعلى تحويل دور الحكومة من مالك ومشغل ومنتج إلى ميسر ومنظم. ويشكل الاستثمار المباشر الأجنبي أمرا محوريا للنمو الاقتصادي والتنمية، ولكنه يميل إلى أن يكون مركّزا على عدد محدود من البلدان. وبالتالي فإن الأمر الحتمي هو تعزيز إنشاء المؤسسات والسياسات الجاذبة للأموال والأعمال التجارية الخاصة.

وازدادت مؤخرا ازديادا كبيرا تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، متجاوزة في بعض الأحيان التدفقات المالية الأخرى إلى تلك البلدان النامية. ولا بد من تعزيز شفافية تلك التحويلات، ولا بد من إدماج التحويلات في نظام التمويل الرسمي.

وفي ميدان الصحة، فإن التحديات كبيرة بنفس القدر تماما. فبوعية وتوافر وتكلفة الخدمات المتاحة للسكان لا تتناسب مع الموارد التي أنفقت حتى الآن. ولكي تتمكن القطاعات الإنتاجية للبلدان النامية من الاضطلاع بدور أكبر في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يلزم أن يسد الاستثمار الفجوات في أقرب وقت ممكن. وتشمل المسائل الأساسية إدارة أفضل لقطاع الرعاية الصحية، الذي يقتضي، في جملة أمور، إعادة تخصيص جغرافي للموارد المتاحة لمقاومة قوة جذب العواصم وغيرها من المراكز الحضرية الرئيسية؛ وإجراء تحسين في التكنولوجيا الطبية وفي تدريب موظفي الرعاية الصحية؛ وتعزيز تنسيق البرامج بين القطاعات.

وبالإضافة إلى إجراء الإصلاحات اللازمة في المجال الاجتماعي، يبقى قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به لتحسين الحكم السياسي والاقتصادي. وفي سياق انخفاض شامل في المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن المنظمة الدولية للهجرة تقترح - بوصف ذلك استكمالا للأشكال المبتكرة الأخرى لتمويل التنمية - الاستفادة من إمكانية الشتات. وفي وسع النطاق الكامل للمهارات العلمية والتكنولوجية للبلدان الفقيرة، إذا تم توفيرها للبلدان النامية، أن تقدم مساعدة كبيرة إلى تلك البلدان. ومعظم البلدان المتقدمة النمو تشجع هجرة وافدة انتقائية تفي بالمعايير التي تحددها هذه البلدان بالذات؛ ولا تعمل حالات عدم التوازن الاقتصادي في ما يتعلق ببلدان المنشأ، التي ذكرتها سابقا، إلا على زيادة المشكلة. وأحد الشروط الرئيسية للتنمية هو حيازة رأس مال بشري ماهر ونشط؛ ولا يمكن أبدا تحقيق هذا الشرط إذا استمرت الهجرة بوتيرة سريعة وإذا تم استنزاف النخبة، من أفقر البلدان. ويمكن للاستفادة من مهارات المهاجرين في الشتات عن طريق برامج المساعدة الإنمائية القائمة على أساس قابلة التنقل المهني، أن تكون لها ميزات حاسمة للتنمية المستدامة.

التنمية. ولكن التعبئة الدولية تكون سريعة حينما تحصل حالات الطوارئ الإنسانية أو المشاكل الأخرى في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمواد الاستراتيجية. والأمر الأقل جاذبية هو دعم عملية للتنمية، لأن تلك العملية أقل ظهورا فوريا للعيان وتقتضي اتخاذ إجراء مستمر بدلا من إجراء آني، بغض النظر عن أبعادها. ويكمن موضوع اليوم في صميم التنمية المستدامة، التي تقتضي أولا وقبل كل شيء اتخاذ مبادرات وطنية تفاعلية ومبتكرة تشمل جميع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني في استراتيجية إقليمية مشتركة. ولا بد أن يراعي تمويل التنمية التكامل الإقليمي بجميع جوانبه.

ولا بد من ذكر أنه، بالرغم من وجود نظم وقوانين ذات صلة، لا يقبل بأي حال من الأحوال التنقل الحر للأشخاص في إطار المناطق المشتركة مثل الاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فضلا عن التنقل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بالرغم من أن السلع والخدمات تنتقل بيسر أكبر. وفي ذلك السياق، ما هي الطريقة الأفضل والأسرع لتمويل برامج التنمية في البلدان الفقيرة؟ ونظرا لأن القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية لا يمكن أن تثمر إلا بعد جيل، يجب أن تتمكن البلدان النامية من التعويل بشكل أساسي على مواردها البشرية. ومن شأن إجراء تحسين في المؤشرات النوعية والكمية في مجال التعليم أن يحدث أثارا ملموسة على النمو الاقتصادي وعلى التنمية بشكل عام. وبالتالي، يلزم التوصل إلى اتفاق على بذل جهود كبيرة في ذلك المجال، سواء من حيث إجراء استعراض دولي للميزانيات للبناء على الزيادة التي وفرتها التدابير التي اعتمدتها مجموعة الثماني وما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي.

وبالتالي فإن منظمة الهجرة الدولية تدعو إلى عدم النظر إلى الهجرة بوصفها فقط شيئا يحتاج إلى السيطرة والتثبيط. بل يجب أن تعتبر جزءا حقيقيا من مواجهة تحديات التنمية المستدامة، بإدماج مهارات وموارد المهاجرين في نهج قائم على أساس سهولة الحركة، والتجارة والاستثمار.

حتما، إن للمهاجرين القدرة، وفي أغلب الأحيان العزيمة، على الإسهام، بطريقة لا يستهان بها، في تمويل تنمية بلدانهم الأصلية، ما دمنا نحترم حريتهم في اختيار الهجرة والسماح لهم بالذهاب والإياب بدون إجبارهم على التخلي عن مركزهم الشخصي والمهني في البلدان الملتقية. وينبغي للنظر في مسألة تمويل التنمية أن يأخذ بالاعتبار إمكانيات إسهام المهاجرين، ماليا ومن حيث المهارات، وأن يعالج بصورة شاملة كل مجموعة المسائل التي يستتبعها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

أولا، إن فهم المهاجرين للبيئة المحلية وخصائصها يُمكن من التعرف الأولي على المشاكل واقتراح حلول ملائمة للأحوال المحلية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية. ثانيا، يملك المهاجرون في الخارج طائفة من المهارات في مجالات تخصصية تمس الحاجة إليها في بلدانهم الأصلية، وخاصة في ميادين الصحة والتعليم وفي المجالات المتصلة بالتمويل والاستثمار. أخيرا، سواء كان المهاجرون في بلدان إقامتهم قانونيين أم لا، فإنهم يحولون أكثر من ١٠٠ بليون دولار سنويا إلى بلدانهم الأصلية. وبالرغم من أن تلك المبالغ بالطبع أموال خاصة فإن المهاجرين أحرار في استخدامها حيثما يرون ذلك مناسبا، وإذا أريد وضع تدابير تحفيزية متسقة، يكون من المعقول أن نتوقع أن حوالي ١٥ إلى ٢٠ في المائة من ذلك المبلغ، لم تستخدم مباشرة في دعم الأسر أو الجماعات في البلدان الأصلية، يمكن أن تستثمر في إنشاء أعمال تجارية، ودعم الأعمال القائمة أو توليد العمالة والثروة.